



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٨/محرم/١٤١٣ هجرية،
الموافق ١٩/٧/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٩)

محتوى جدول الاعمال -

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد العبادي.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية والمتضمنة اضافة مشروع قانون تصديق اتفاقية امتياز

ملحق من الملحق

التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة لسنة ١٩٩٢ على الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة.

- ٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٨٠٣) تاريخ ١٥/٧/١٩٩٢ والمتضمن احالة مشروع قانون تصديق اتفاقية امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة لسنة ١٩٩٢ (مع اعطائه صفة الاستعجال).
- ٥ - أ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ٧/٧/١٩٩٢، والمتضمن مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل لسنة ١٩٩٢. (القرار موزع في الجلسة السادسة).
- ب - قرار اللجنة القانونية رقم (٣) تاريخ ١٤/٧/١٩٩٢، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون مجمع اللغة العربية لسنة ١٩٩٢. (القرار موزع في ملحق جدول اعمال الجلسة الثامنة).
- ٦ - ما يجيد من اعمال.
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاربعاء القادم ٢٢/٧/١٩٩٢ الساعة العاشرة صباحاً.

٣٨

٣٨

مجلس النواب

عضو الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاحد) الموافق ١٨/محرم/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩/٧/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور (عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بأجازة من الاعضاء السادة: عطا الشهبان، عبدالرحيم عكور، ذيب انيس، فؤاد الخلفات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. احمد العبادي، د. احمد الكوفحي، زياد الشويخ.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يوسف العظم، مروان الحمود.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السبحمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير

الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٧ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

١٠ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٢ - معالي السيد جمال حديثة الحريشا: وزير دولة.

١٣ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية.

١٤ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١٥ - معالي الدكتور عبدالرزاق طييشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٨ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

١٩ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التموين.

٢٠ - معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسمائهم: علي الحسبان، د. مصطفى

المدون، محمد الرديني، رائد الحلبي.

١ - افتتاح الجلسة.

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل
بسم الله نفتح الجلسة، السيد الأمين العام
جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي
الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء
السيد الأمين العام من تلاوته؟
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات:

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
زياد الشويخ.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة
السيد ذيب انيس.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد
عطا الشهبان.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
احمد الكوفي.

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية والمتضمنة
اضافة مشروع قانون تصديق اتفاقية امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية
الهاشمية بين حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية وشركة هانبو الكورية للطاقة
المحدودة لسنة ١٩٩٢ على السدرة
الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة.

معالي رئيس المجلس: الرجاء الوقوف.

السيد الأمين العام:

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٧٨٧٨/١/١١/٤٨

التاريخ ١٤١٣/٧/١٨

الموافق ١٩٩٢/٧/١٩

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابحث اليكم بالارادة الملكية السامية
المتضمنة اضافة مشروع قانون تصديق اتفاقية
امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية
الهاشمية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وشركة هانبو الكورية للطاقة المحدودة لسنة
١٩٩٢ الى الامور المبينة في الارادة الملكية
الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس
الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة: الى الجريدة الرسمية، مع صورة عن
الارادة الملكية السامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن الحسين الاول ملك المملكة
الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (أ) للمادة
(٨٢) من الدستور نأمر بما هوأت:

يضاف ما يلي الى الامور المبينة في الارادة
الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي
مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها:

قراءته ثم اتنا اذا احلناه الى اللجنة المالية او الى
اللجنة القانونية وعاد هنا وارادنا او اراد اي منا ان
ييدي ملاحظاته سيحتج عليه كما احتج علينا في
جلستين سابقتين بالمادة (٣٩) من هذا النظام
الذي قرأنا على حضراتكم الان لذلك ارجو
معالي الرئيس اما ان يؤجل حالته على احد
اللجان الى جلسة قادمة مع تقديري بصفة
الاستعجال الواردة فيه ومع تسليمي بأنه يحتاج
الى صفة الاستعجال فقط في القراءة واما ان يقرأ
في هذا المجلس من قبل الامانة او من قبل مقرر
اللجنة القانونية وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم من
حق هذا يقرأ شيء بسيط، الاستاذ الأمين العام
يقرأ الكتاب ويقرأ المشروع، يقرأ المشروع
القانون وليس الاتفاقية والرأي للمجلس
الكريم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس
الحقيقة يجب ان تميز بين مشروع قانون نناقش
مواده وبين مشروع قانون نناقش مواد اتفاقية لم
نقرأ لذلك ارى ان نقرأ الاتفاقية او ان تعطى لنا
الفرصة الكافية حتى نقرأ قبل ان نطرح هذا
المشروع الى اللجان المختصة.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي
الاخوان يعني هي القضية نستطيع ان نؤجلها
حقبة للجلسة القادمة لكن اذا رأيتم ان يقرأ
مشروع القانون ابتداءً وبالتالي عندما يعود
اليكم ان كان هناك تفصيلات ادق لا مانع يبقى
القرار لكم يعني اما النص عام على مشروع
القانون الذي يقدم بعروضه، فاذا رأيتم
الاكتفاء بذلك كان به اذا رأيتم تأجيله ايضا لا

مشروع قانون تصديق اتفاقية امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية
بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة
هانبو الكورية للطاقة المحدودة لسنة ١٩٩٢.

وزير الداخلية رئيس الوزراء

٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٨٠٣)
تاريخ ١٩٩٢/٧/١٥ والمتضمن احالة
مشروع قانون تصديق اتفاقية امتياز
التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية
الهاشمية والمعقودة بين حكومة المملكة
الاردنية الهاشمية وشركة هانبو الكورية
للطاقة المحدودة لسنة ١٩٩٢ (مع اعطائه
صفة الاستعجال).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ
عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً
سيدي الرئيس، الحقيقة النقطة تتعلق بنظام
توزيع مشاريع القوانين التي تحال من الحكومة
على هذا المجلس، المادة (٣٩) من النظام
الداخلي تقول لا يوضع مشروع اي قانون
موضع البحث والمذاكرة في المجلس ما لم تكن
نسخة قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة ايام
على الاقل من البدء بالمذاكرة فيه على انه اذا
كانت هنالك اسباب اضطرارية تستدعي النظر
فيه حالا فيجب على الرئيس وجوباً ان يضع
ذلك في الرأي فاذا اقرته الاكثرية يقرأ في الحال
علنا والا فيستظر مرور المدة المذكورة، الحقيقة
وزع علينا مشروع هذا القانون مع الاتفاقية الان
عندما دخلنا على هذه الجلسة ولم نتمكن من

كلنا من الله على

ضرور في ذلك. هذا هو النص نحن اذا سمحتم
ياسيدي اذا سمحتم النص على مشروع القانون
ونحن عودنا ن يحال للجنة القانونية لكن النقطة
التي اثرت صحيحة فنقرأ مشروع القانون اذا
رغبتم اما ليس موضوع نقاش الان كمشروع
الاتفاقية بحجمه الكبير اذا رأيتم القرار لكم اما
ن يقبل الان بمشروع القانون واما ان يؤجل
للجلسة القادمة، الاستاذ الزين.

الدكتور محمد الزين: جميع الزملاء
يتفقون على اهمية هذا المشروع وهذه الاتفاقية
فكما تفضل معاليك وحسب ما تفضل به معالي
ابوفصل يقرأ مشروع القانون ومن ثم يحال الى
اللجنة المالية اذا كان هناك فرصة مع جميع
الزملاء سيكون هناك فرصة لقراءة الاتفاقية
فالان اقترح كما تفضل معاليك ان يقرأ مشروع
القانون.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذاً يقرأ
مشروع القانون دكتور المكايلة.

الدكتور عبدالله المكايلة: شكراً معالي
الرئيس، ارجو يا اخوان قبل حين نصوت على
اي قرار ان يكون التصويت موضوعياً وعقلانياً
وان يكون التصويت له جدوى لا قيمة معالي
الرئيس لقراءة مشروع القانون لان مشروع
القانون مادة واحدة لا قيمة له ولن يعطي اي
دلالة لاي من الزملاء القانون الحقيقي هو نص
الاتفاقية الذي هو جزء لا يتجزء من هذا القانون
اذا اراد الزملاء ان يطلعوا على هذه الاتفاقية فلا
يستطيعوا من خلال هذه الجلسة حتى لو قراءة
واستحدثت ثلاثة ساعات ان يطلعوا عليها فلا

بأس من اعطاء الزملاء مهلة للجلسة القادمة
ليقرأها جميعاً ثم تعاد بعد ذلك للجنة المختصة،
شكراً.

معالي رئيس المجلس: على كل حال هذا
يجوز ونص المادة على مشروع القانون وليس على
الملحق واضح الامر اما وقد اصبح هذا الرأي
موجود فيؤجل للجلسة القادمة، يؤجل للجلسة
القادمة يعرض بالجلسة القادمة، السيد الامين
العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة
القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٧،
والمضمن مشروع قانون صندوق التنمية
والتشغيل لسنة ١٩٩٢.

(القرار موزع في الجلسة السادسة)

معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة
القانونية وصلنا للمادة الخامسة.

الدكتور محمد ابوفارس - مقرر اللجنة
القانونية:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ - يتولى الصندوق لتحقيق
الاهداف الواردة في المادة (٤) من هذا القانون
المساهمة بمايلي:

أ - توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير
مباشرة للأفراد والأسر والجماعات من
الفئات المتفوعة بشروط ميسرة.

ب - توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية
وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية

الضرورية للعمليات الانتاجية او المكثفة
للعمالة في المناطق التابعة لها.

ج - توفير التمويل للأجهزة الحكومية
وبالشروط التي يقررها المجلس لتنفيذ
برامج التنمية الاجتماعية او برامج التنمية
الريفية شريطة ان يعتمد ذلك على زيادة
المشاركة المحلية في الانشطة الانتاجية او
تنفيذ مشاريع مكثفة للعمالة والتي توفر
دخلا لذوي الدخول المتدنية.

د - التأهيل وإعادة التأهيل لاختلاف مهن لم
يسبق الاعداد لها او صقل المهارات
وتحسين الاداء في المهن التي يتسبب المتفقع
بها.

هـ - مساعدة الافراد والجمعيات والمؤسسات
الاهلية التطوعية المحلية على تطوير قدرتها
لتحديد وتحضير المشاريع الصغيرة الموجهة
للفئات المتفوعة من الصندوق.

و - اجراء البحوث والجمعيات والدراسات
الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن
المتفقع من تحقيق الاهداف المتعلقة
بالصندوق وواجه نشاطه.

ز - تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في
ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي بما
يؤدي الى منع الازدواجية في التمويل
واقامة المشاريع.

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد
العلامة.

السيد محمد العلامة: بسم الله الرحمن
الرحيم، شكراً معالي الرئيس، مؤسسات
الاقراض العاملة وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع
الصغيرة او الاسرية والتي اغلبها مشاريع زراعية
اعتمدت الربا في تعاملها في الاقراض مما ادى الى
احجام اكثر من (٨٠٪) من القادرين على
التعامل بهذه الطريقة عن التعامل بسبب
الطريقة الربوية الامر الاخر ان الذين يؤخذون
القروض النقدية اكثر توجهاتهم تنتجه نحو
مصالح تتناقض مع طبيعة المشروع والهدف
الذي اخذ التمويل من اجله، لذلك فاني اقترح
ان تكون الفقرة (أ) من المادة الخامسة يضاف
اليها بعد مباشر الافراد والأسر والجماعات من
الفئات المتفوعة بشروط ميسرة يضاف اليها بما
يتفق مع الشريعة الاسلامية حتى نتمكن كل
شرائع المجتمع من التعامل مع الصندوق
لتحقيق الهدف وهو التنمية الاسرية والمشاريع
التي تؤدي الى تشغيل الأيدي غير العاملة وشكراً
معالي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ
فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكراً معالي
الرئيس، لدي اقتراح يضاف الى فقرات المادة
(٥) من هذا القانون وهو اقتراح يتضمن الربط
ما بين استخدامات الاراضي الاميرية واهداف
هذا الصندوق معالي الرئيس، حضرات الاخوة
الزملاء لقد تضمن الميثاق الوطني العديد من
الامور الايجابية التي اهلها المشرع او صانع
القرار ومن هذه الامور توظيف وتسخير امكانيات

هلنا من الله

الدولة لأغراض التنمية الحقيقية لقد استخدمت الأراضي الأميرية لأغراض كثيرة معظمها ليس فعلاً وليست مثمراً ولا ينعكس إيجابياً على اقتصاد البلد وتنميته، فالأقترح الذي أردت أن اتقدم به للمجلس الكريم يتضمن ما يلي:

إضافة (و) إلى فقرات المادة (هـ) العمل على ربط سياسة تفويض الأراضي الأميرية ما أمكن بغايات هذا الصندوق واعتبار ذلك جزءاً رئيساً من عملية تفعيل هذا الصندوق وتحقيق أهدافه بصورة جادة وبأقل كلفة ممكنة على المال العام والمواطن، الملاحظ معالي الرئيس أن الحكومة في أحسن الحالات انتقائية في تطبيقها للميثاق الوطني فقد لاحظنا مثلاً بأن قانون الأحزاب جاء ميثاقاً لكن نلاحظ غياب الميثاق الوطني عن الكثير من القوانين الأخرى فارجو أن يكون هناك درجة من الانسجام والتماسك في وضع المشاريع مشاريع القوانين وأرجو من المجلس الكريم الموافقة على إضافة هذه المادة للاستفادة من الأراضي الأميرية لغايات تنمية حقيقة وليس لغايات أخرى وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس، أنا كنت أتمنى أن تناقش الفقرات فقرات فقرات، أنا اعتقد أن هذه المادة مصاغة صياغة لغوية وليست مصاغة صياغة قانونية دقيقة فبدأت في الفقرة (أ) أحب أن اتسائل مع معالي الجماعات لأن هذا الصندوق لا يعطي إلا لأشخاص طبيعيين أو معنويين ولكنه لا يعطي لجماعات منه الأشخاص ليس

لهم شخصية معنوية.

معالي رئيس المجلس: كنت غائب المرة الماضية.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: أسف سيدي أنا اعتذار رسمي وإذا كان جرى بحث ذلك سحب حديثي سيدي.

معالي رئيس المجلس: لا - لا تفضل فقط هذا الملاحظة ببحث هذه تفضل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: فقط هذا على الفقرة (أ) أحب أن أناقش كل فقرة لوحدها.

معالي رئيس المجلس: هي التي تفضلت فيه وارد. هي مجموعها فقط تؤكد الأخوان المادة الرابعة جاءت بمفهوم الأهداف والمادة الخامسة جاءت بموضوع الوسائل لتطبيق الأهداف فما جاء في المادة الخامسة هو وسائل لتطبيق أهداف جاءت عبارة سابقة هذا فقط للملاحظة، تفضل الاستاذ ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: أنا فهمتها بالمادة الرابعة أنها هدف قد يتجه الصندوق إلى منطقة بعيدة لأنها تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية معنية أما عندما تأتي للوسائل فهو هنا نتكلم عن توفير التمويل هذا التمويل سيعطى لنوعين من الأشخاص أما شخص طبيعي فرد رئيس لأسرة أو لشخص معنوي أما الجماعات فليس لها أي شخصية معنوية حتى يجري تمويلها إذ ينصب التمويل على أفراد أو أسر فقط، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ

مقرر اللجنة.

السيد المقرر: سبق توضيح المقصود بالجماعات لفرض عند عشرين مهندس لا يجدون عمل هؤلاء يمكن أن يجتمعوا وأن يزودهم الصندوق بمبلغ من المال ليستثمروه فهذا الحقيقة له فرد وله أسر فهذا المقصود أو من المقصود بالجماعات حتى يشمل الناس الذين يريدون أن يعملوا مشروع استثمار عندهم الكفاءة لكن ليس عندهم المال وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: أنا تكلمت عن فقرة واحدة وأفضل أن نتكلم فقرة فقرة حتى ننجزها والا سنستوه بالأقترحات.

معالي رئيس المجلس: أعطينا بعدها ناس واسجلك ابو عصام، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، نحن نعلم أن نسبة الفقراء تزداد بسبب ازدياد البطالة وازدياد الفقراء تزداد نسبة الجريمة في المجتمع لذلك ينبغي تحديد نسبة التمويل للمجالس البلدية والقروية المنصوص عليها في الفقرة (ب) حفاظاً على حقوق الفقراء والعاطلين عن العمل بسبب الفقر والمرض فأقترح تحديد النسبة المئوية لمساعدة المجالس البلدية والقروية لشئلا يحدث نقول بسببها فيحتاج حقوق الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً

سيدي الرئيس، حقيقة أنا موضوعي أيضاً يتعلق بالفقرة (ب) من المادة الخامسة التي تنص على توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية كلام جميل جداً ولكن نرى في نفس المادة في الفقرة (ز) الفقرة الأخيرة تنسيق الجهود مع المؤسسات العاملة في ميادين العمل الاجتماعي الانتاجي بما يؤدي إلى منع الازدواجية في التمويل واقامة المشاريع ها نحن نزدوج في التمويل سلفاً كما ذكرت في مذكري التي قدمتها على مشروع القانون بأكمله المجالس البلدية والقروية لها مؤسسة اقراض متخصصة هي بنك تنمية المدن والقرى ويرأس مجلس ادارتها وزير الشؤون البلدية والقروية ولا تقرض الا المجالس البلدية وايضا يتضمن قانون بنك تنمية المدن والقرى انه يشجع على اقامة المشاريع الانتاجية المكثفة للمعملة، رأس مال هذا البنك كبير جداً ويستطيع تمويل البلديات والكل يعلم بأن البلديات والمجالس القروية مدانة لهذا البنك ومدانة لوزارة الشؤون البلدية والقروية من باب اخر في عوائد المحروقات الكل يعلم ذلك والكل يعرف ان هذه البلديات مدانة ولا تستطيع تسديد القروض الا بصعوبات جمة وتطلب دائماً وفي هذا المجلس جرت مطالبات كثيرة بجدولة القروض والفوائد التي اخذتها هذه المجالس من بنك التنمية، نأتي هنا لنضع تشريعه يتعلق بتنشيط وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل من أجل التخفيف ومواجهة أزمة البطالة ولوجزئياً، ثم نضع في وسائل هذا القانون وفي مشروع هذا القانون ما يؤدي الى اقراض المجالس البلدية والقروية في صندوق

هذا من الشغل

رأس ماله لا يساوي ١٠٪ من رأس مال بنك التنمية الكل يعلم ان بنك التنمية رأس ماله كبير جداً ولديه موارد ويقترض ايضا من مصادر خارجية من البنك الدولي او من الجهات الخارجية صندوق التنمية والتشغيل على ما اذكر رأس ماله (٥) مليون او (٧) مليون لا اذكر الرقم بشكل حقيقي، بلديات او مجالس قروية في عاقلة واحدة لا يكتفيها رأس مال الصندوق اذا ارادت ان تقتصر من هذا الصندوق والازدواجية التي نص عليها المشروع ايضا لا تتحقق مع وجود هذه الفقرة والمحذور الذي تفضل به الزميل شيخ ابو زنت وقال بأنها مستغول على اموال هذا الصندوق نعم سلفا مستغول وسنكون قد انجزنا تشريعاً ليس من الفائدة بما كان وسنكون قد بقي الحقيقة قد قلنا الامر من سيء الى اسوء ولا تستطيع تدارك الاخطاء التي وردت في الاسباب الموجبة التي من اجلها جاء مشروع القانون لذلك سيدي الرئيس اقترحي المحدد شطب هذه الفقرة ثانياً الفقرة (ب) اقترح شطبها ثانياً حتى يستمر عمل الصندوق بشكل جيد وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: شكراً سيدي الرئيس، يبدو ان هذه المادة بينودها من (أ) الى (ز) شملت الادوات الرئيسية او الادوات التي سيعتمدها الصندوق بتحقيق اهدافه في معالجة مشكلة مستفحلة لدينا وهي مشكلة البطالة ويرتبط بها غمماً مشكلة الفقر كما تعلمون وقد

توخت الحكومة عند وضع مشروع هذا القانون وبالتطوير الذي جاء عليه ان يكون شاملاً لكل النوازل والجهات التي يمكن ان تساهم في هذه المرحلة العصبية بحل مشكلة البطالة وكما نلاحظون فالفقرة (أ) تتحدث عن النوازل تمويل المباشر وغير المباشر للانفراد والجماعات بمعنى الجمعيات التطوعية، الجمعيات الخيرية التي تقوم بعمل انتاجي بمعنى الجمعيات التعاونية ايضا ادرجت ضمن هذا النص مجموعة من القادرين على العمل الانتاجي اذا ارادوا ان يتجمعوا بشكل او باخر على شكل جمعية تعاونية يمكن اقراضهم بموجب هذا النص نأتي الى البند (ب) الذي اثار عدة ملاحظات والمتعلق في توفير التمويل للمجالس البلدية، انا اتفق على المجلس الكريم ان يقرأ النص كاملاً ويرى انه لا يتناقض ولا بشكل من الاشكال مع قانون اومع صلاحيات بنك تنمية المدن والقرى والذي يلعب دوراً هاماً في الاقراض لمؤسسات البلديات والمجالس القروية، هذا النص يقول توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية للعمليات الانتاجية او المكثفة للعمالة في المناطق التابعة لما نحن نعلم ان الصندوق لا يمنح فقط القروض ولكنه يقدم ايضا المنح ونحن نعلم ايضا ان كثير من المجالس المحلية في المناطق المختلفة من بلدنا تعاني من عدم قدرتها على الحصول على التمويل نتيجة عدم قدرتها الاقتراضية وفق معايير بنك تنمية المدن والقرى هناك خلل اساسي ان البلديات والمجالس البلدية التي هي بحاجة الى تمويل مشاريع ضرورية لعملية الانتاج في المناطق لا تستطيع

المشاريع ايضا من مسؤوليات هذا الصندوق فهو يجد فرصة اخرى يتبعها ليساعد في معالجة المشكلة التي يعاني منها وكذلك اجراء الدراسات، فسيدي حقيقة قد يبدو ان هناك تناقض ولكن الواقع ان هنالك على العكس تنسيق في الجهد ودعم الجهود المؤسسات الاخرى وشكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: انا اعتقد ان المخاوف التي اثارها الزملاء مع اعتقادي بصحة منهج ان نأخذ الفقرات فقره فقره الا ان المخاوف التي اوردها الزملاء على الفقرة (ج) اعتقد انها غير مبررة عن الفقرة (ب) انها غير مبررة ولا اساس لها النص يقول توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية للعمليات الانتاجية لو قال النص كما هو في صدره لقلنا ان ذلك ازدواج مع صندوق المدن والقرى لكن الواقع المعروف ان المجالس البلدية والقروية تتعامل اصلاً بالطرق والانارة الاصل الذي تتعامل معه يكاد يكون فقط الطرق والانارة جاء هذا الصندوق ليفتح مجالاً جديداً اعتقد ان من واجب هذا المجلس ان يدعمه لماذا لا تتعامل ولا نشجع في القرى والبلديات تنفيذ مشاريع لتكثيف العمالة التي لا شأن لصندوق التنمية بها ولا شأن للبلديات بها لانها لا تتعامل معها اصلاً اذاً هذا الباب يختلف كلياً عن الابواب الاخرى التي تتعامل معها البلديات وصندوق المدن والقرى لماذا لا ينشئ في القرى مثلاً جمعيات انتاجية او

الاقتراض بسبب وصولها الى حدود الخطوط الحمراء وبالتالي هنا نتحدث عن امكانية للصندوق لتقديم منح ودعم للمجالس البلدية وليس بالضرورة قروض تنافس نشاطات بنك تنمية المدن والقرى بل قد تكملها وكما جاء في النص ايضا في البنك (ز) هناك مبدأ تنسيق الجهد ولا اعتقد ان هذا الجهد للصندوق سيكون بمنزلة عن التنسيق مع بنك تنمية المدن والقرى فهذه المخاوف التي اثيرت هي مبررة من حيث الشكل لكن اذا ما معنا النظر في اهداف هذا الصندوق ووسائله نجد انه يتيح لنا وسيلة جديدة لمنح البلديات لبعض الدعم لتحقيق اهداف تساعد في تحقيق فرص عمل في المجالس او في القرى او في الارياض وبشكل متناسق مع نشاطات بنك تنمية المدن والقرى لان النص الاول يقول بند (أ) توفير التحويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة اي انه قد يمكن التنسيق بين الصندوق والبنك وهنا تفعيل لجهود جميع المؤسسات الاقتراضية والتمويلية والتنمية ونحن نعلم ان هذا الصندوق صندوق غير تقليدي لمشكلة غير تقليدية وهي مشكلة البطالة، سيدي ما ينطبق على (ب) ينطبق ايضا على (ج) ونحدث عن مشكلة الفقر والمؤسسات الاجتماعية التي تعاني من نقص التمويل والتي هي ضمن المجالس المحلية او ضمن حتى وزارة التنمية الاجتماعية اذا كان هناك نشاط مفاجيء يقوم به احد المراكز الاجتماعية يمكن دعمه من خلال هذا الصندوق من خلال منح او حتى مساعدة فنية مباشرة ايضا موضوع التدريب والتأهيل هناك بند لتمويله ومساعدة الجمعيات الطوعية وزيادة قدرتها على الابداع وخلق

استهلاكية او زراعية يكون هذا الصندوق مورداً لها الواقع اننا نتحدث كثيراً عن البطالة معالجة البطالة وانعاش الريف وانعاش المدن والقرى وعندما تأتي الوسائل نقول انها غير لازمة انا اعتقد ان ما ورد بهذه الفقرة لازمة ولازم جداً ولا ارى اي خوف يعني حقيقة، حتى لو ورد الازدواج لماذا لا تكون عدة جهات علمياً بان الازدواج غير وارد تعالج موضوع البطالة والعمليات الانتاجية والى... الخ. الواقع هناك موضوع اخر ورد في الفقرة (أ) وانا ارجو ان يتيح لي المجلس الكريم الحديث في هذا الموضوع لان الجلسة السابقة انقضت على نقطة اعتقد كانت رداً على المخالفة التي طرحت على هذا المجلس الموقر والتي يرغب الزميل الفاضل اضافتها ايضا على الفقرة (أ) ارجو من المجلس الكريم ما يعرف هل مناقشتها في الفقرة (أ) وهناك اقتراح وارى من واجبي ان اناقش هذا الموضوع الذي يتكرر ايضا في الفقرة السابقة والجلسة الماضية الواقع استهلكه المجلس في الرد على المخالفة وانا الذي اختلف ولم يتح لي الحديث في هذا الموضوع انا لا ادري حقيقة، اين موضوع الربا في الفقرة (أ)؟ لماذا نفتعل موضوع ونقيم موضوع لنرد عليه؟ لا اريد ان اتحدث في موضوع الربا والفائدة والحديث فيه طويل طويل ومنذ نصف قرن اثير انه لا يجوز لمسلم ان يقول بان الربا حلال لان الربا النص قطعي في تحديده لكن من اكثر من نصف قرن اثير ما الذي يدخل في منطقة الربا وهل الفائدة البنكية تدخل في منطقة الربا؟ الحديث ليس هو هذه النقطة الان لان الحديث بها طويلاً طويلاً لكن الحديث بما يقترح اضافته من عبارة وفق احكام الشريعة

معالي رئيس المجلس: لو نأجلها للمادة (٦).

السيد رئيس اللجنة: يا سيدي ما هي مثارة لو مش مثارة نخليها للمادة (٧) مش (٦) هي (٧).

معالي رئيس المجلس: مش بالنص مادة (٦) تأتي فيها.

السيد رئيس اللجنة: يا سيدي ب (٦) نحن موافقين.

معالي رئيس المجلس: خلتنا نتجاوزها ابوشجاع.

السيد رئيس اللجنة: يا سيدي في اقتراح في تعليق، طيب المادة (٦) يا سيدي.

معالي رئيس المجلس: بارك الله فيك، الاستاذ مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس فيما يخص المادة الخامسة اريد ان ابدي نفس المخاوف التي ذكرها بعض الزملاء ولن اكررها فهي تتعلق يا شيخ على قاعد بتكلم الله بخليك، لا لم اتكلم لا يجوز له، فيما

يتعلق بالفقرة (ب) والفقرة (ج) كما ذكرها بعض الزملاء اما فيما يخص الفقرة (أ) واذا اريد ان اثارن الصياغة في (أ) و (ب) في (أ) نتكلم عن توفير التمويل اللازم في حين في (ب) نتكلم عن توفير التمويل بدون اللازم وفي (ج) نتكلم عن توفير التمويل ايضاً بدون كلمة اللازم، اعتقد ان هذه الكلمة اللازم هي خاضعة للاجتهاد والتقدير وفي رأي وفي ضوء التجربة السابقة لصندوق التنمية والتشغيل وفي ضوء الاهداف التي جاء بها صندوق التنمية والتشغيل كانت هناك تفرض بعض الشروط حيث يجب على الشخص الذي يحاول الاستفادة من هذا الصندوق عليه ان يوفر جزءاً من عملية رأس المال لهذا المشروع ونحن نتكلم عن الافراد والاسر والجماعات الفقيرة التي في رأي لا تملك لا (٥٪) من رأس المال ولا (١٠٪) ولا (٢٥٪) التي كان يضعها الصندوق فلذلك ارى كلمة اللازم هذه في غير موقعها يجب ان يكون توفير المال وليس التمويل لان التمويل تحدثت عن عملية ولا نتكلم عن الاصل فيها الذي هو رأس المال الذي هو المال بمعناه العام فلذلك اقتراحي المحدد في الفقرة (أ) هو توفير المال بصورة مباشرة او غير مباشرة للافراد والاسر والجماعات الفقيرة كما جاء في المادة (٤) من الفئات المتفعة بشروط ميسرة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي، والله يبدو لي باختصار شديداً جداً سيدي الرئيس في موضوع المادة السادسة ارجو ان

نعمطي الفرصة لنرد عما لحق القوميين من شتام في الجلسة الماضية، اما في موضوع هذه المادة فاسمح لي سيدي الرئيس ان اقترح واثني على اقتراح زميلي الاستاذ عبد الكريم الدغمي بشطب الفقرة (ب) من هذه المادة لأن ذلك فيه ازدواج في التشريع بحيث تعالج نفس القضية في قانونين مختلفين قانون بنك تنمية المدن والقرى يتحدث عن توفير التمويل للمجالس البلدية والمحلية من اجل هذه الغاية المذكورة في الفقرة (ب) وذلك البنك له ميزانية وله ايضا موجودات مالية تغطي مثل هذه المشاريع النقطة الجديدة بالاثارة سيدي الرئيس في الفقرة (أ) تحدثنا في الجلسة الماضية من قضية الجماعات وكان تفسير من الاستاذ نائب رئيس الوزراء للفظ الجماعات وكان تفسيراً مقنعاً لي لكن لا يكفي ان نأخذ بهذا التفسير كتفسير ونضعه في المداولات لا بد من ان نعرف كلمة الجماعات سيدي الرئيس ان اقترح ان نقول ويقصد بالجماعات مجموعة من الناس يتقدمون... الخ.

نحدد نعرف الجماعات هذا هو التشريع لكي يكون تشريعاً حكماً على النحو الذي طرحه الاستاذ نائب رئيس الوزراء واقره المجلس على هذا التفسير، الفقرة (ج) ايضا انا اقترح شطب هذه الفقرة توفير التمويل اللازم للاجهزة الحكومية الحقيقة سيدي الرئيس الاجهزة الحكومية قائمة وهذا صندوق له قانون خاص فيه وله كادر موظفين وله كسل الحقيقة الصلاحيات لكي يحقق الاهداف التي انشأ من اجلها لذلك انا اقترح حقيقي بالاضافة لتعريف الجماعة اقترح ان تشطب الفقرتين (ب) و (ج)

هل من المأهول

من هذا القانون والاكتفاء بباقي الفقرات وشكراً
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
الزبن.

الدكتور محمد الزبن: شكراً معالي
الرئيس، ارجو من الاخوة الزملاء ان تتاح لي
الفرصة حتى اتحدث، الحقيقة معالي الرئيس
احب ان اتحدث بنقطتين وباختصار جداً بالنقطة
الاولى يمكن منذ ان بدأ هذا المجلس وكان اول
مشكلة تواجهه هو موضوع البطالة ولا يوجد
نائب الا امام مكتبه او في منزله اعداد كبيرة من
المراجعين لذلك كم اتفق وارجو رجاء طلب
مقرون برجاء.

معالي رئيس المجلس: ارجو من الاخوة
افساح المجال امام من يتحدث بوضوح وارجو
حقيقة الحر نحن متأسفون جهاز التبريد معطل
ولا نريد ان يؤثر ذلك على يعني واقع الجلسة،
فرجاء ان نغسل للاخ الذي يتحدث المجال
الكافي ليسمع الجميع.

الدكتور محمد الزبن: وهذا طلب
مقرون برجاء من الزملاء الاسراع يقدر
المستطاع ضمن القواعد العامة في مشروع هذا
القانون النقطة الاولى النقطة الثانية الحقيقة انني
اجد نفسي اختلف معالي وزير التخطيط بما قاله
وخاصة عند الفقرة (ب) المشاريع الانتاجية التي
تقتض من بنك تنمية المدن والقرى ان كانت
مواقف للسيارات او مجمع تجاري او مناطق
حرفية او صناعية هي من خلال مسؤولية بنك
تنمية المدن والقرى ولقد انجبه الكثير من
البلديات في زمن سابق الى منظمة المدن والقرى

لاخذ هذه القروض لذلك الحقيقة انني لا اجد
في هذه النقطة بالذات ان تكون بموقعها هذا
لذلك، انني وايضاً اختلف سعادة رئيس اللجنة
القانونية عندما قال بأن مهمة البلديات هي
موضوع الطرق والطاقة بالعكس هذه ادارة محلية
لها مسؤولية ومسؤوليات جسيمة جداً لذلك اذا
نظر الى مهام البلديات ستكون كثيرة وكما اتفق
من زميلنا واخونا معالي وزير البلديات ان يوضح
هذا الامر للحكومة لعل وعسى ان تنتهي من
هذه النقطة، وايضاً انني على ما قاله الاخ الزعي
بالنسبة للفقرة (ب) والفقرة (ج) وشكراً معالي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ
حسني الشيب.

الدكتور حسني الشيب: شكراً معالي
الرئيس، انطلق بنقاشي من حقيقة ان هذا
القانون يكاد يكون القانون الوحيد المكرس من
حيث غايته للتحقيق من البطالة هناك قوانين
اخرى ومؤسسات اخرى تهدف للتخفيف لكن
هذا كله مكرس للتخفيف من البطالة
وامتصاصها، الامر الذي يتعكس في علاجنا
لهذا الموضوع اولا بأن نسرع بانجازها وان تكون
عملين في تفكيرنا لان العاطلين عن العمل
ينتظرون شيء على الاقل يروونه يتجسد في الحياة
اليومية وان لا يبقى في الحديث عن وعود وتقنيات
هذا من ناحية من ناحية اخرى قلت قبل قليل
معالي الرئيس ان موضوع الذي اثاره رئيس
اللجنة القانونية هو في المادّة التالية في المادة
السادسة فاحتفظ بالحق بحديث عن هذه النقطة
عندما نصل الى المادّة السادسة ولكن فيما يتعلق

بتوفير المال اللازم في الفقرة (أ) بصورة مباشرة او
غير مباشرة للأفراد والاسر والجماعات... الخ،
لفت انتباهي توضيح معالي وزير التخطيط وقرن
هذا بالمهمات، هل مقصود من ذلك توفيرها
كهيئات؟ اذا كان الامر كذلك فهو ليس واضح
توفير التمويل اللازم كهيئات هذا ليس واضحاً في
النص فاذا كان المقصود هيئات يجب ان ينص
صرحاً على انها ستكون هيئات والا فتحويل قد
يكون بفائدة ضمن الشروط التمويل المنصوص
الاخرى التي تحدد شروط التحويل ستطبق على
هذا التحويل للتمويل المنصوص عليها في (أ) ان لم
يقبل صراحة انها ستكون هيئات اما اذا انجبه
المجلس لان يعتبرها هيئات وينص على ذكر
هيئات طيب هل معنى ذلك اننا نريد الصندوق
ان يكون جمعية خيرية؟ بذهني على الاقل ان
الصندوق لن يكون جمعية خيرية، بذهني ان
الصندوق سيكون اداة لتمكين الافراد والاسر
ذوات الدخل المحدود والمتدني من ان يستقلوا
اقتصادياً ان يتحولوا الى منتجين وليس صندوق
يعملهم اعالة دون ان يحولهم الى منتجين اذا كان
الموضوع اعالة من هم فقراء فهذا شأن
الجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية الاخرى
انا اعتقد اننا يجب ان ننأى بمثل هذا الصندوق
عن ان يكون جمعية خيرية للاعالة بل يكون
هدفه تمكين الفقراء من الاستقلال اقتصادياً اي
تمويل مشاريع انتاجية لهم كي يكونوا اعضاء
منتجين لذلك ارجو ان لا يتجه المجلس لان
يكون توفير التمويل هيئات واقترح نص مقابل
ذلك الفقرة (أ) توفير التمويل اللازم بصورة
مباشرة او غير مباشرة لمشاريع للأفراد ويفضل
اذا اعطينا صفة انتاجية للأفراد والاسر

والجماعات هذا اقترحي توفير التمويل لمشاريع
وليس للفرد ما اعطيه مصور فجب بمعنى اخر،
اما بخصوص الفقرة (ب) و (ج) فبالرغم من
توضيح معالي وزير التخطيط الا ان مشكلة
البلديات هي ما يلي: ان كثير من البلديات تتجه
للاقتراض الى مصادر كثيرة اهمها محليا بنك
تنمية المدن والقرى، البنك يشكو من عجز
البلديات عن التسديد والبلديات تشكو من انها
مفلسة وان البنك لا يوفر لها المال اللازم للقيام
بمشاريع البنية التحتية وهي بشكل اساسي لكن
عملين فتح طرق واثارة وخدمات غير انتاجية
هي خدمات غير انتاجية لذلك اذا ابقينا النص
على ما هو معنى ذلك اننا نعطي نفرة جديدة
للبلديات بأن تقترض لاقامة مشاريع بنية تحتية
علماً بأن قدرتها على التسديد لم تتحسن لان تجربة
بنك تنمية المدن والقرى تشير ان ما عندها قدرة
على التسديد ومعنى ذلك هذا المستوى الثاني
ومعنى ذلك اننا نضيف الى اجهزتنا جهاز اخر
بالاضافة الى بنك تنمية المدن والقرى اللي اورد
يقول ان مشاريع البنية التحتية التي تحتاجها
البلديات انا اغرقت هذه البلديات في القروض
هي غير قادرة على التسديد لذلك اقترح ليس
الغاء النص بل ان يقال في الفقرة (ب) توفير
التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ
مشاريع انتاجية وليس بنية تحتية الامر الذي يفى
بالغرض الذي اشار اليه رئيس اللجنة القانونية
عندما قال بينا في القرى ما تنشأ جمعيات داخل
البلديات او المجالس القروية انتاجية ويحولها هذا
الصندوق فلذلك ينص مباشرة وبشكل محدد
وذلك لتنفيذ مشاريع انتاجية وليس بنية تحتية
هذا خدمات وان لا يقال كما هو في النص الوارد

هذا من الأعمال

او المكثفة للعمالة ان يقال مشاريع انتاجية مكثفة للعمالة دون او ولا واو العطف هذا بخصوص الفقرة (ب) اذا النص يصيح المشاريع الانتاجية المكثفة للعمالة وهنا تحدد الغاية تحديد دقيق وتجنب الازدواجية مع بنك تنمية المدن والقرى اما بالفقرة (ج) فاضيف صوتي الى الاخوة الذين سبقوني الاستاذ سليم الزعبي والدكتور الزين بضرورة حذفها لنفس الاسباب والحجيات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ علوي.

السيد عبدالحفيظ علوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، انا مضطر يعين ان اؤكد ان الصندوق قائم ويعمل لكن لي بعض الملاحظات على هذه المادة ارى بالفقرة (أ) انها ضرورة لان يضاف اي نص يمكن ان يثر اي نوع من الاشكال او النقاش والنص الموجود كافي بالنسبة للفقرة (ب) حقيقة لي كثير من التحفظات ولي زملائي فيها انا اظن ان ذلك هذا النص جاء تحت مظلة ان الصندوق يشكو من عدم توفر الكادر الكافي عنده في الماضي ليصل الى المواطنين المتفعين وبالتالي كان يبحث عن وسائل بسيطة وعن جمعيات وعن مؤسسات لتكون واسطة بينه وبين المتفعين المقصود بالصندوق اما الان بموجب القانون الحالي فان هذه النقطة قد تجاوزت لان الصندوق مشرف مباشرة هو ويكاديه الجديد على كل هذه القضايا فبالناتالي لا ازي هناك حاجة في موضوع التحويل خاصة ما يتعلق بمشاريع الضرورية وانا اتساءل

هنا حقيقة المقصود بالصندوق ان يتجه مباشرة الى العاطلين عن العمل افراداً وجماعات وجمعيات تعاونية وغيرها فهنا الحقيقة لما نقول البنية التحتية الضرورية انا الان على الاقل بالنسبة للبلديات لا اري ان حتى قانون البلديات يسمح لها بان تقوم بمثل هذا الموضوع بالذات لانها الحقيقة مطلوب منها البنية التحتية الاساسية واذا قامت المشاريع فسيكون مردودها على صندوق البلدية وبالتالي حقيقة انا لا اري ان هذا سينصب مباشرة على المهدف المقصود ثم كيف يمكن ان نحدد نسبة ما يخصص للمشاريع الانتاجية وما يخصص لمشاريع البنية التحتية وكيف نضع محددات حل مثل الاشكالية في المستقبل، ولذلك انا اري حقيقة شطب هذه الفقرة لانها حقيقة يعني بعيدة عن اهداف الصندوق على الاقل الحالية وايضا انا ادعو زملائي اليها، قبل النقطة الاخيرة قبل النقطة الاخيرة ادعو زملائي الاسرع في مثل هذا القانون وعلى الفقرة (و) وايضا انا احب ان اذكر بان يكون هناك تنسيق اخشى ان الابحاث والدراسات ومن خلال تجربة تأخذ كثير من صناديقنا تذهب للابحاث والدراسات فارجو ان يكون هناك شيء يحدد يعني بموازنة الصندوق ان يكون شيء مسبق للدراسات بحيث لا تذهب معظم مخصصات الصناديق بالدراسات، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ فخري قموار نقطة نظام.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس، اشعر اننا هنا بسبب عدم تقيدنا بمناقشة هذه المادة فقرة فقرة ما قاله الزملاء وما تفضلوا به كان مفيداً واثراً معلوماتنا حول هذه الوسائل التي نصت عليها المادة الخامسة لكن محاولت الامساك بما يريد ان يقوله الزملاء تشبه الى حد كبير محاولة الامساك بالماء ان شخصياً لم استطع ان اكون فكرة محددة عن كل مادة على حدا وكذلك يعني دائب مجلسنا منذ بداية هذه الدورة الاولى وحتى الان على مناقشة فقرات المواد فقرة فقرة ولذلك يعني انا ارجو ان نعود الى هذا التقليد وان نناقش هذه المادة فقرة فقرة كي نتمكن من انجازها وكي نخرج من هذه المناهات وشكراً، معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة هذا الامر وارد لكن بهذه المادة بالذات لكونها وسائل وهذه الوسائل فيها بعض الاخوان يتلاحظ الملاحظات فيها ربط بين وسيلة ووسيلة اخرى فقط وسنعود الان الى الاخلاص بفكرة الاستاذ فخري، بعد ان يتحدث معالي وزير التخطيط.

الدكتور علي الفقير: لم نسمع جميع وجهات النظر لاننا سمعنا وجهة نظرة بالتفصيل تقريباً الان ارجو ان يفتح لنا المجال لتحدث عن ما عندنا من اراء في هذه المادة ثم يرد علينا جميعاً.

معالي رئيس المجلس: لا... لا له الحق ان يرد في الوقت الذي يطلب.

معالي وزير التخطيط: سيدي الرئيس

توضيح اخي الدكتور حسني الشيباب اثار موضوع واثير موضوع كلمة التمويل والمال وخلافه اريد فقط ان اذكر بهدف الصندوق كما جاء في نص المادة الرابعة وهو يهدف الصندوق الى تمكين الافراد والاسر والجماعات الفقيرة او ذوي الدخول المتدنية وتلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج وذلك من اجل الاسهام في المحاربة الفقر والبطالة حقيقة سيدي فنحن نتحدث عن هدف ليس لهدف جمعية خيرية وليس هدف لبنك تجاري وليس هدف لجمعية تطوعية هو كلها هذه الاشياء هو عمل انتاجي اجتماعي سياسي بكل معنى الكلمة وبالتالي لا بد ان يكون اسلوبه اسلوب غير تقليدي وكلمة التمويل وضعت عن وعي لانها لا تعني قروض ولا تعني منح تعني التعامل مع واقع الحال حقيقة الصندوق في الوقت الحاضر يمنح منحا وقروض لبعض الجمعيات للمشاريع وليس للجمعية كجمعية دعم لمشروع تقوم به الجمعية او لمشروع يقوم به فرد بالنسبة للافراد حقيقة يقوم الصندوق بمنح القروض وفق طريقة اسعار الفائدة بأسعار فائدة متدنية او على طريقة الشريعة الاسلامية اما الجماعات وهنا نتحدث عن جمعيات تطوعية والجمعيات الاجتماعية التي تسعى للقيام بمشاريع اجتماعية لمساعدة الافراد على الانتاج فانه تبين بوضوح ان هذه الجمعيات اذا ما عوملت بالطريقة المصرفية العادية فانها لا تستطيع السير في ترك المشاريع ولا تستطيع تدريب الافراد ولا تاهلهم لتوفير فرص عمل لهم ولا حتى تمكينهم من عمليات البيع والانتاج والحياة الكريمة الا بدعم تلك الجمعيات عن طريق منحهم تمويلاً على شكل قرض وعلى

شكل منحة اي ان مجموع التمويل هو منحة وقرض ٥٠٪ قرضه ٥٠٪ منحة او ٦٠٪ قرض ٤٠٪ منحة حسب طبيعة ذلك المشروع وحسب تفيد ذلك المشروع وقدرته على تحقيق الهدف الاجتماعي الاقتصادي السياسي التي هو البطالة والفقر وبالتالي كلمة التمويل تبقى كلمة جيدة لان حقيقة المادة (١٠) اظن البند (ج) من صلاحيات مجلس الادارة تحديد شروط منح المعونات والقروض للأفراد والأسر والجمعيات والهيئات المحلية فهي مزيج من عملية تمويل بالمنحة وبالقرض وقد يكون هناك منح للبلديات في ظل هذه المعايير اذا ما توصلت الدراسة الفنية للمشروع على ان هذا المشروع سيكون منتجاً ومساعد عملية الانتاج في المدى الطويل، اما اذا منحناه قرض بالشكل العادي قد لا يكون مجدياً اما اذا منحناه بعض المنحة تمكنه من السير على قدميه في بداية المرحلة فقد يحقق الهدف الاجتماعي منه، سيدي قد يكون اقتراح اخي الدكتور حسني بأضافة كلمة المشاريع اقتراح معقول وهذا هو المقصود تمويل مشاريع الافراد ومشاريع الجمعيات وليس الافراد على اطلاقها، شكراً سيدي.

معالي رئيس المجلس: شكراً، بعد ان تحدث اكثر من خمسة عشر زميلاً بشكل عام، هل نستطيع ان نبدأ بالفقرات فقرة واحدة؟ اذا سمح لي الاخوان انادي على المادة الاولى على الفقرة (أ) من لديه احتفظ بالاسماء جميعاً وكل اسم لديه الحديث عن فقرة اناديه فقط نبدأ بالفقرات فقرة فقرة ومن له حديث عن اي فقرة يرفع يده انا اعطيه الدور وخاصة وان الاسماء

مسجلة عندي فاذا اخذنا الفقرة الاولى، طيب تأتي على صدر المادة، الان نبدأ بصدر المادة، من له عليها اي ملاحظة؟ يتولى الصندوق لتحقيق الاهداف الواردة في المادة (٤) من هذا القانون المساهمة فيما يلي: الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: بعد شطب المادة الثالثة التي اوصت بها اللجنة القانونية بأضافة عبارة وفق احكام الشريعة الاسلامية فقد بات لزاماً على المجلس الكريم انسجاماً مع عقيدة هذا الشعب وما التزمت به الحكومة وما يحقق الخير والنماء والبركة تعديل صدر المادة الخامسة لتصبح على النحو التالي: يتولى الصندوق لتحقيق الاهداف الواردة في المادة (٤) من هذا القانون وبما يتفق مع قواعد الشريعة الاسلامية المساهمة بما يلي: واضافتها هنا ليست من باب العلم الذي لا ينفع ولكنها قيداً يلزم صاحب القرار في هذا الصندوق باعتماد مصادر حلال للتمويل والاستثمار تحمي مواطننا من الحرام وتحقق البركة (ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا فلتحتنا عليهم بركات من السماء والارض).

ارى تعديل اصل او صدر هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: على نفس النقطة صدر المادة، أي ملاحظة؟ استاذ ابو جمال الاستاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شكراً معالي الرئيس، الواقع اذا اردنا ان نحصي عدد الصناديق ذوات الاهداف المشابهة هو عدد كبير جداً من عندنا وكل صندوق له ادارة وله كادر

بأهداف هذا الصندوق عن الفقراء ومعالجة البطالة لمواجهة الفقر وقد وجد هذا الصندوق ابتداء هو لمعالجة البطالة ولأنهاء الفقر لذل اؤيد الاخوان الذين سبقوني في الكلام بأن اهداف هذا الصندوق يجب ان تنحصر كلياً في مشاريع صغيرة منتجة لجميع القطاعات المتدنية الدخل والفقراء واقترح اقتراح ان تكون هذه المادة الاولى هي كافية لان تكون هدف لهذا الصندوق والا هذا الصندوق يلتحق بزمرة الصناديق الاخرى التي ضاعت وضيعت الاهداف معها.

النقطة الثانية التي اريد ان اقولها هذا الصندوق مقبل على تشكيل كادر كبير كادر قد يستوعب مئات الموظفين في حين نحن بحاجة لكل فلس من هذا الصندوق للقطاعات وللشرائح الفقيرة فلذلك اجد ان صندوق المعونة الوطنية من اهم اهدافه وهو يقوم بعملية تشجيع اعطاء المشاريع الصغيرة وتشجيع الانتاج للفئات المتدنية ان يكون هنالك تنسيق متكامل بين صندوق المعونة الوطنية وبين هذا الصندوق هذا من جهة ومن الجهة الثانية باب الدراسات التي يتطلب عنها لشرائح الفقر ولن يحتاج الى هذا الصندوق هنالك دراسات في وزارة التنمية الاجتماعية دراسات ومؤلفات وكتب واحصاءات بشرائح الفقر بعدد هنالك كادر كبير في صندوق المعونة الوطنية مهمته هو ان يحدد من هو من يستحق هذا المشروع ان يحدده بالذات لانه تحديد من يستحق هذا المشروع في المملكة يحتاج الى جهاز يتجاوز (٤٠٠) موظف فلذلك، لماذا هذه الازدواجية في الاجهزة؟ من اجل التحقيق ومن اجل بيانات ومن اجل الدراسات، الدراسات موجودة لم يأتي هذا

على بأن هذه الاهداف يمكن ان تشغيلها ادارة واحدة لصندوق لذلك لا بد هنالك من مظلة تجمع على الاقل بين هذه الصناديق المشابهة الاهداف وارى ان هذا الصندوق الذي بين ايدينا ايضا سينظم الى موكب الصناديق الاخرى واتصور ان الاهداف اهداف هذا الصندوق اتصور فلا تختلف كثير نحن اهداف موازنة الدولة ككل اهداف كثيرة لا يمكن هذا الصندوق ان يغطيها اصلاً حاجة الصندوق وجدت لشيئين او لشيء واحد في الاساس الا هو الفقر لكن الفقر ايضا مؤخوذ من البطالة وجد هذا الصندوق لينهي حالة البطالة في حين نجد اهدافه اليوم اهداف واسعة جداً وسيضيع هدف الفقر الى نحن نريد ان نحصل على وسائل ابعاده وشبهه في الاردن الفقر كبير جداً في الاردن شريحة الفقر كبيرة جداً لذلك انا اجد ان اهداف هذا الصندوق واسعة جداً وارجو حصر هذه الاهداف بالمادة الاولى فقط واقترح بالمادة (أ) وتخصص فقط للمشاريع الانتاجية للفقراء وللزوي الدخل المحدود اما اذا الفقر الى نحن نريد ان نحصل على وسائل ابعاده وشبهه في الاردن الفقر كبير جداً في الاردن شريحة الفقر كبيرة جداً لذلك انا اجد ان اهداف هذا الصندوق واسعة جداً وارجو ان حصر هذه الاهداف بالمادة الاولى فقط واقترح بالمادة (أ) ولتخصص فقط للمشاريع الانتاجية للفقراء وللزوي الدخل المحدود اما اذا ذهينا الى موضوع معالجة البنية التحتية في البلديات هنالك صندوق للبلديات اذا وجدنا للجمعيات والجمعيات هنالك اتحاد الجمعيات الخيرية يعالج هذه الامور لذلك ارجو ان لا نبتعد

الصندوق على بلد فيه فراغ هنالك من اخذوا شوطاً كبيراً في مجال الدراسات لذلك ارجو ان يتفع من جهاز صندوق المعونة الوطنية ومن الدراسات الموضوعة لمعالجة الفقر اما اذا اردنا ان ننشيء هذا الجهاز ليعيد الدراسات ويتابع المشاريع يحتاج الى (٥٠٠ - ٦٠٠) موظف اذا جميع مبالغ هذا الصندوق ذهبت في غير المجرى الذي او الهدف الذي اسس لهذا الصندوق وهي البطالة لذلك اسجل اقتراحي ان تكون المادة الاولى مع التغيير فقط.

معالي رئيس المجلس: اخ ابراهيم نحن نتحدث بصدر المادة ما وصلنا المادة الاولى.

السيد عبد المجيد الشريدة: يا سيدي ما هي بصدر المادة الاولى؟

معالي رئيس المجلس: نحن (أ) ما وصلناها نحكي بصدر المادة.

السيد عبد المجيد الشريدة: توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد والاسر والجماعات من الفئات الفقيرة وذوات الدخل المتدنية بشروط ميسرة، هذا فقط يجب ان يكون هدف الصندوق والباقي فلتتركه حفاظاً على الصندوق وحفاظاً على هدفه، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الان صدر المادة، اي ملاحظة على صدر المادة؟ هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ الاقتراح تعيد نصه استاذ هزة.

السيد حمزة منصور: اقترح النص التالي: يتولى الصندوق في تحقيق الاهداف

الواردة في المادة (٤) من هذا القانون ويلتزم مع قواعد الشريعة الاسلامية المساهمة بما يلي:

معالي رئيس المجلس: ثني، من يوافق على هذا الاقتراح؟
تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٥ - ٥٦.

معالي رئيس المجلس: ٢٥ من ٥٦، المادة كما جاءت في النص الاصيلي، من يوافق على ذلك؟ مطلع المادة التي هي منصوص عليها في المشروع المقدم، من يوافق على ذلك؟ تأكدو من العدد اذا سمحتم كم.

السيد الامين العام: ٢٩ - ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٢٩ من ٥٧ موافقة على النص المقدم البند (أ) من يود الحديث الشيخ علي الفقير البند (أ)، اسمك مسجل عندنا تعطيك الاولوية.

الدكتور علي الفقير: في الواقع كان لي ملاحظات على جميع الفقرات.

معالي رئيس المجلس: خيلنا واحدة واحدة.

الدكتور علي الفقير: تمام ولذلك احتفظ بحقي ايضاً في الفقرات القادمة، في الفقرة (أ) تلاحظ ان هذه الفقرة هي نفس الفقرة في (هـ) وليس هناك فرق بين الفقرتين، فما معنى هذا التيزيد؟ الا ان الفقرة (هـ) هي اوضح بالتعبير والدلالة من فقرة (أ) فاما ان نجعل (هـ) (أ) ونلغي (أ) عندئذٍ لأبها مكرر، فقرة (أ) توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة

للأفراد والاسر والجماعات من الفئات المتفعة بشروط ميسرة (هـ) مساعدة الافراد والجماعات والمؤسسات الاهلية التطوعية المحلية على تطوير قدرتها او تحضير المشاريع الصغيرة الموجه للفئات المتفعة من الصندوق هي نفسها ولذلك ما جانا بجديد علما ان (هـ) جاءت تعرف الجماعات بالجماعات وهذه هي النقطة والاشكالية التي اوردتها كثير من الزملاء وهي ان كلمة جماعات كلمة معومة وليست لها مفهوم محدد خاصة وان تعامل مع شخصيتين اعتبارية وشخصية طبيعية، فما هي الشخصية التي يمكن ان نسميها اذا اجتمع (٢٠) مهندس زراعي مثلاً فاذا كانوا كشركة فاذا يظلوا شركة مش كأشخاص ولا يقال عندئذٍ جماعة واذا نظرنا اليهم كجمعية تعاونية فهم جمعية تعاونية وليس كجماعة واذا قلنا انهم جمعية خيرية فهم جمعية خيرية وليس جماعة يجب ان نحدد وصفهم، هل هم معاملون كأفراد مكونين من عشرين شخص ام انهم كشخصية اعتبارية جديدة تجمعوا من خلالها فاطقت عليهم صفة ما لذلك كلمة جماعات لا يمر لها في هذه الفقرة فاما نستبدلها بجمعيات مع توصيفي بشطب الفقرة (هـ) لانها تكراراً لنفس الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس، الواقع اللي بدقق في النصين في (أ) و (هـ) يجد اختلاف بارز بين النصين الفقرة الاولى تتعلق بالتمويل (أ) توفير التمويل اللازم، (هـ) لم تشر اطلاقاً الى موضوع التمويل لان المساعدة

للأفراد والجماعات والمؤسسات ليست بالضرورة مساعدة في التمويل قد يساعد دون تمويل اما فيما يتعلق بالالفاظ والمقررات التي تقول للأفراد والاسر والجماعات لا ازال عند الرأي الذي يقول باختلاف الجماعات عن الجمعيات اذا ان توفير التمويل والمساعدة قد يكون لجماعات يمكن ان تكون في مواقع او في احياء او في مناطق او حتى ان جاز التعبير واضرب ذلك مثلاً كان نقول جماعات ليدول في البتراء يحتاج الى مساعدة وتطوير وتمويل فالجماعة غير الجمعية النص اللي في (هـ) ينص على الجمعيات والمؤسسات ولكنه في (أ) لا يرد في الالفاظ الجماعات، ايضاً ارجو ان لا يغيب عن الذهن ان الاشخاص اما كما هو معروف اما طبيعيين او معنويين لم يرد القانون وهذا ليس ان شاء ان يقول الاشخاص طبيعيين او معنويين لان الواقع الاشخاص المعنويين الشركات محكومة بقوانينها واغراضها دوام اغراض تجارية فمن غير المعقول ان يأتي القانون ليدعم الشركات التي اغراضها بالضرورة تجارية لذلك لم يقل الاشخاص مطلقاً وانما فصل برأي تفصيلاً صحيحاً لكن لا يمنع الافراد الذين يسجلون شركة ان يدعموا وان يمولوا ايضاً فيما يتعلق بالاغراض من (أ) الى (هـ) الواقع جميعها تصب في نقطة واحدة التي اشار اليها ابو جمال الواقع غاية هذا الصندوق هو معالجة التشغيل وللذوي الدخل المحدود وللفقراء لكن فصل كيف ما هي الوسائل التي يعينهم؟ فالتفصيل ايضاً في رأيي في محله وكله يؤدي الى الغرض الذي قاله ابو جمال والذي يريد ان يحصر في مادة واحدة التفصيل غير عمل بالعكس صحيح وسليم وفي مكانه وارجو الموافقة على الفقرة (أ) كما

وردت في مشروع الحكومة.

معالي رئيس المجلس : فقرة (أ) موضوع البحث الآن، الاستاذ ليث شبيلات من المسجلين عندي على الدور الان سجلت السيد عبد الباقي رقمك (٢٨).

السيد ليث الشبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس هنا القانون وهذه المادة اذا لم يكن عندنا رؤية واضحة للأسباب الموجبة لهذا القانون ولماذا نريد مثل هذا القانون فقد ننحرف ونصل الى غايات لا نريدها دون ان ندري قلنا ان البطالة سببت البحث في هذا الموضوع وكان يجب ان يكون مشروع هذا القانون سببه اعادة بناء الخلايا الاقتصادية في المجتمع التي تم قتلها على مدى عقود من الزمان وبناء طبقة من الموظفين فقط معتمدة على الراتب دون تنمية ودون قدرة انتاجية مما سبب ايضا المزيد من اقتراض الدولة التي لا تستطيع ان تسدده لذلك فان الهدف الرئيس الذي يجب ان يكون امامنا هو اعادة بناء الخلايا الاسرية والفردية والاقتصادية الصغيرة للمجتمع لاعادة بناء قدرة الانسان على الانتاج واعادة استثماره بكرامته وعدم اذلاله بالوظيفة وتحرير رأيه بعد ذلك وبناء مواطن منتج يستطيع ان يحمل دولته لا ان نحمله دولته، من اجل ذلك يجب ان لا ننظر فقط الى ان هذا الصندوق هو لحل مشكلة البطالة فكأننا نعالج امر ظهرت بوارده على سطح الجسم بمعالجة سطحية ولا نعتبر ان ما ظهر من اعراض المرض دليل على وجود المرض في الاعماق وعلينا ان نعالج بالدواء ذلك الموضوع لذلك مع ان

هذا القانون يحل مشكلة البطالة في النهاية الا ان هدفه الرئيسي هو بناء الخلايا الانتاجية في الوطن لذلك كل فقرة او كل مادة تأتي في هذا القانون تتكلم عن الاعانة وعن الهبة او عن اي امر يكرر في صندوق المعونة الوطنية وغيره يجب ان يشطب حتى لا يجهض هذا القانون ويصبح قانون اخر من قوانين الصدقات وبناء الافراد المعتمدين على الاعانة وليس الافراد الذين نريد ان نبنيهم ليكونوا منتجين في هذا المجتمع، هذا امر اهاب بهذا المجلس ان نكون حريصين عليه والا فأننا نقوم بحل مشكلة البطالة والمشاكل الاجتماعية خلال سطحية ولكن مستندين الى فكر اقتصادي ليبرالي فقط يعالج المظاهر والشور الليبرالية ببعض الأسبرو والأسبرين وبعض المعالجات الخفيفة نريد ان نطرح مشروع مناقصاً للمشاريع الاقتصادية التي سيرت عليها بلاد العالم الثالث اجمع وهذا موضوع هام ومشروع القانون هذا موضوع هام جدا في سبيل بناء او لبنة لبناء مثل هذا المواطن وهذه الاسرة وان شعوب العالم الثالث لا تعاني من تفكك الاسرة والقرية وكل هذه الامور المنتجة للحلقات الوسيطة حتى استفرد فيها المرابون واستفرد المرابون بالدول كلها واصبحنا في حالة ذل التي نحن عليها، لذلك هذه النقطة اهاب بالمجلس ان تكون واضحة عند الجميع في كل نقطة فيها اعانة يجب ان تشطب وان نركز على بناء وبناء الفرد وبناء الاسرة فقط لا البلديات ولا غير ذلك هنالك مشاريع قوانين هؤلاء نريد التمويل الصغير، (٥) الاف، (٤) الاف، (١٠) الاف، (٧) الاف لمئات او افراد لكي تعود التنمية ونعود لبناء الحرف وبناء الزراعة الصغيرة وبناء

بلده وعلى امته من ان تبقى في النظام المذل والنظام الربوي الذي بين المجتمع والذي يأخذ في البلاد والعباد الى قيود المراهين ان تنفق جميعاً على هذه الخطوة ان غمزل هذه الاسر وهؤلاء الافراد بالمشاركة وهذه طريقة للمشاركة وليس بالتمويل الربوي وهذه طريقة تخرص على المال وتفرض الرقابة وتجعل المقرض لا يقرض مالا الا وهو متأكد من نجاح المشروع وتنضج المشاريع وتبني نظام اقتصادي اجتماعي بديلاً (يا ابي استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين) الذي يعرف مهنته هو الامين عندما نبني عشرات من هؤلاء فأننا نكون قد اعلنا فعلاً بداية سقوط الأمارة الكبرى التي وقع فيها العالم اجمع منذ اكثر من مئتي عام لذلك ايها الاخوة انني من هذا المنطلق وارجو من الجميع ان يصوت على هذه المادة هنا بالاقرار بشروط ميسرة ملتزمة بأحكام الشريعة.

في (أ) يا اخي في واحد اقترح ذلك وهي الأمانة العامة مسجل ذلك وفي زميل اقترح ذلك صلحي اذا كنت غلط انا، يا سيدي في المادة السادسة سنأتي في الاقتراض فقط، وسيفشل، هنالك اقتراح انا سمعت اقتراح من احد الزملاء اظنه الاخ العلاونة اقترح هذا في مطلع النقاش واريد ان اعزز هذا الاقتراح من وجهة النظر العريضة هذه امالاً ان نتكاتف على ذلك وليس احد منا اليوم اغير من الاخر بعد ان رأينا كيف ان الصناديق الدولية اذلة العالم فنضع يمتنى (أ) بشروط ميسرة حسب الشريعة الاسلامية وفي جميع المواد التي فيها اقتراض تنفق جميعاً على هذا وعندما تأتي الى الاقتراض ان اقترح صادقاً عربي ان لا نذكر الاقتراض وان لا يطرح هذا الموضوع

التدورات الانتاجية في المجتمع هذه نقطة، لذلك من هنا تأتي الى مسألة طرحت وهي مسألة الشريعة الاسلامية الربا ايها الاخوة ما عاد احدا في هذا العصر ينكر ان الربا هو سبب اذلال الشعوب وان كل غلص لوطنه يجب ان يعلن ان الربا عدو لامة وبلده ولكن في نفس الوقت عليه ان يطرح مشروع بديلاً للربا فالربا استحل في امتنا مئة سنة او اكثر من الزمان حتى وصل ونخر سوسه في عظامنا جميعاً ونحن الذين نطرح المشروع البديل والذي يجب ان يتجاوب مع كل غلص يجب ان نطرح مشروعاً مدته لا تقل عن عشرات السنوات ان كنا نريد ان نكون واقعين ونريد فعلاً ان نزيل الربا من اجل ذلك فان اول لبنة للبرهان على ان التمويل الذي نكون به وهو النظرية الثالثة التي ينتظرها العالم التمويل بالمشاركة حيث لا يستفرد المال بالعامل وبذلك بل ان المال يمنع من الالتقاء بالمال ولا يلتقي الا بالجهد ويحترم الاثنان بل ان الجهد مقدم ويحترم اكثر من المال يلتقي الاثنان على تنمية مشتركة هذه هي النظرية الثالثة وهذه بدايتها وتبدأ بالنموذج الصغير تبدأ بأن تنجح في طريقة تمويلنا لهذه الفئات الصغيرة من المجتمع وان نجحنا في تمويلها بهذه الطريقة فأننا نكون قد اعلنا سقوط النظرية على المستوى الكبير المكرو على المستوى الكلي اذا انا اقترح على اخواني جميعاً ان نركز في طريقة التمويل في الاقتراض ان نقرض كما اقترح بعض الزملاء اظن الاخ الدورور الزميل الدورور لكن اقترحي ان شاء الله يكون متطوراً ان نركز في التمويل وان يصير الجميع نحن المؤمن بهذا من ناحية شرعية استناداً الى الشرع والذي يغاز على وطنه وعلى

لأننا الآن دخلنا في صلب نظام اقتصادي اجتماعي يمارس هذه الممارسة ونذكر ذلك ولكننا نؤيد صادقاً أن شاء الله أن نقضي على هذا النمط المعادي ولكن بالتخطيط وبالحكمة وبالخطوة الخطوة والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: هذه الفقرة (أ) هناك اقتراحات عليها وثني عليها، الأستاذ العلانة اقترح إضافة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وثني عليه والان الأستاذ ليث يثني على ذلك فمن يوافق على هذا الاقتراح على (أ).

(أ) موضوع البحث هناك اقتراح من الأستاذ العلانة وثني عليه بأن يضاف إلى نهاية الفقرة (أ) بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، من يوافق على ذلك؟ تعد الأصوات رجاء.

السيد الأمين العام: ٢٤ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ٢٤ - ٦١، طيب المادة كما جاءت في النص الموضوع، يا اخوانا انا مش عارف كان اليوم اول جلسة تشتغل فيها الان تحدث حوالي عشرين أخ على هذه المادة ونطرح كل الافتراضات الموجودة، الأستاذ حسني اقتراحك شطب المادة (ب).

الدكتور حسني الشباب: بالنص يتولى او توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة لمشاريع للأفراد، هذا الاقتراح الذي ثني عليه لمشاريع للأفراد.

معالي رئيس المجلس: ثني عليه معالي الوزير فقط، ما هو النص استاذ حسني على (أ).

الدكتور حسني الشباب: توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة لمشاريع

للأفراد، إضافة كلمة لمشاريع.

معالي رئيس المجلس: لمشاريع، من يوافق على هذه الاضافة؟ لمشاريع، من يوافق على ذلك؟ تعد الاصوات رجاءاً.

السيد الأمين العام: ١١ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ١١ من ٦١ ولم يوافق على ذلك؛ ماذا يا استاذ جمال؟

السيد جمال حداد: على المادة الاولى اقترحت المادة للتصويت ولم نتحدث ولي اقتراح اتحدث به طرحتم المادة للتصويت ياسيدي لنا اقتراح على هذه المادة قبل طرحها للتصويت.

معالي رئيس المجلس: عندي (٢٤) متحدث عن هذا الموضوع.

السيد جمال حداد: ما صوتنا على شيء معالي رئيس، لم يغلق باب النقاش على هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: الان الامانة العامة تقدم اي مقترح من ال (٢٤) قدم حول (أ) الان نطرح كل المقترحات التي قدمت على فقرة (أ) وبعدها القرار لكم، اذا سمحت لا اسمح ل (٢٤) ان يتحدثوا على نقطة واحدة الان الاقتراحات تقدم معناه ما ينطلق من مادة طول الجلسة، لا يا سيدي ليس هذا الموضوع هذا الكلام اكثر من اخ اقترح انا ايضا يكتفي بذلك هذا الكلام ليس هنا، الأستاذ السيد الأمين العام يقرأ اي اقتراح حول (أ) بالتصويت عليه ويعقب الأخوان اقترح ان يقلل باب النقاش وان ايكثفي بذلك، (أ) تشمل الاقتراحات.

السيد الأمين العام: هناك اقتراحان معالي الرئيس متعلقان بالفقرة (أ) بالاضافة الى الاقتراح الذي صوت عليه، اقتراح من سعادة النائب الدكتور ذيب مرجي يقول بمايلي:

توفير الاموال بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات الفقيرة من الفئات المنتفعة بشروط ميسرة مثنى عليه، ثم اقترح اخ من معالي الأستاذ عبدالمجيد الشريدة، توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات من الفئات الفقيرة وذوات الدخل المتدنية بشروط ميسرة فقط لا يوجد اقتراح اخر.

معالي رئيس المجلس: طيب نأخذ هذه الاقتراحات واحداً واحداً، الاول اذا سمحت ان ينزل وارجم من الاخوة ان يستمعوا الى النص القترح والتصويت عليه، النص الاول الأستاذ فب مرجي، تفضل استاذ ذيب.

الدكتور ذيب مرجي: مباشرة او غير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات الفقيرة من الفئات المنتفعة بشروط ميسرة يعني حذف كلمة اللازم وإضافة كلمة الفقيرة انسجاماً مع المادة الرابعة.

معالي رئيس المجلس: واضح اخوانا، من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: ١٩ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ١٩ - ٦١، ولم ينتج الاقتراح الثاني.

السيد الأمين العام: الاقتراح الثاني الأخير، توفير التمويل اللازم بصورة مباشرة او

غير مباشرة وللأفراد والأسر والجماعات من الفئات الفقيرة وذوات الدخل المتدنية بشروط ميسرة.

معالي رئيس المجلس: استاذ ابو جمال اقرأه كما تشاء اذا سمحت تقرأ كما تشاء.

السيد عبدالمجيد الشريدة: من الفئات الفقيرة بدل كلمة المنتفعة التي وردت وإضافة وذوات الدخل المتدنية بشروط ميسرة، يعني بدل المنتفعة الفقيرة وإضافة ذوات الدخل المحدود.

معالي رئيس المجلس: واضح اخوانا من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: ١٣ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ١٣ من ٦١، الان النص كما جاء في الاصل، من يوافق على ذلك؟

السيد الأمين العام: ٣٧ - ٦١.

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٦١ وموافق عليه كما ورد في النص الاصيل، الفقرة التي تليها، استاذ فخري قموار نقطة نظام تفضل.

السيد فخري قموار: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة أنا اريد ان ابدي ملاحظة فقط على ان التصويت على الاقتراح مسألة طبيعية وعادية لكن في اعتقادي ان التصويت على المادة كما وردت في مشروع الحكومة في مثل هذه الحالة وخاصة ان اللجنة القانونية قد وافقت على هذا المشروع مثل هذا التصويت غير جائز بسبب انني اضع الاحتمالي التالي لو سقط هذا الاقتراح اللي هو مشروع القانون. لو سقط ماذا يكون الحل.

معالي رئيس المجلس: لا هناك حل.

السيد فخري قموار: مافي حل الحل ان لا نصوت وان ينجح حكماً.

معالي رئيس المجلس: هناك حلول والتصويت جاء بالاغلبية الواضحة هناك حلول.

السيد فخري قموار: لازم ان لا نصوت او يجب ان نصوت على قرار اللجنة القانونية، يبقى النص كما جاء.

معالي رئيس المجلس: بوجه الكلام هنا استاذ فخري هنا اعطيتك نقطة نظام، الحل واضح ولا يحتاج الى اكثر من ذلك، نقطة نظام الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، بالرجوع للمادة (٤٥) من النظام الداخلي يقول بعد ان تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل مادة لحذتها بأكثرية الاراء يطلب الرئيس الاقتراع على مشروع القانون، اذا لو ان هذا المشروع نسبة اللجنة القانونية بقبوله كاملاً ليس ملزم للمجلس ان يقره لان لهذا المجلس حق الرفض بدليل يقول الاكثرية تميز التبديل او التعديل او اضافة او حذف اي مادة من مواد الدستور او ثقة بالوزارة... الخ فاذا اقرت الاكثرية قبوله او رفضه يرفع الى رئيس مجلس الاعيان، لذلك هذا القانون يجب ان يصوت عليه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم اولاً نأخذ فقرة فقرة، ثم نأخذ المادة بكاملها، ثم نأخذ القانون مجمله فهذا امر ارجو ان لا نفق

عند هذه استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة المادة ذات العلاقة سيدي الرئيس هي المادة (٤٤) وليست (٤٥) ويجب ان نصوت الذي عملته الرئاسة صحيح انا برد على الاخ فخري الحقيقة سيدي الرئيس، الي عملته الرئاسة صحيح وبالتالي هذه القضية محسوبة في المادة (٤٤) يجب ان يصوت على المادة قبولاً ورفضاً سيدي الرئيس بلاش نفل تناقش في هذه القضية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الفقرة التي تليها الاستاذ المقرر.

السيد المقرر معالي رئيس المجلس: شكراً، الفقرة التي تليها الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: المادة (ب) تم قراءتها اذا كان تريدون مناقشتها شيء ثاني.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة على فقرة (ب)؟ في مقترحات على (ب) الاستاذ الامين العام اذا سمح الامين العام يقرأ المقترحات على (ب)، تتسل واذا في اي ملاحظات.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس، هناك ثلاث مقترحات ايضاً على الفقرة (ب) من المادة الخامسة المقترح الاول، هو مقدم من الدكتور حسني الشياح والذي ينص على مايلي: توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك تنفيذ مشاريع انتاجية مكثفة للعمالة المقترح الثاني من معالي النائب سليم

الزعبي بشطب الفقرة (ب) و (ج) من المادة الخامسة، والاقتراح الثالث بشطب الفقرة (ب) من المادة الخامسة من مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل وهو مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي.

معالي رئيس المجلس: طيب، الاخ جمال حداد نقطة نظام.

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس، في بداية الحديث في هذا المشروع تحدث الزملاء عن المشروع عن كل نقاطه ثم اعتمدت الرئاسة الجلية ان تعود فقرة فقرة لنقاش كل فقرة على حدة والان نقرؤن الاقتراحات على الفقرة الثانية وكأنكم اغلقتم النقاش عن الفقرات فلنا حديث في كل فقرة اوقفتمونا عن الحديث من الفقرة الاولى.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت الاخ جمال الاقتراحات تحدث (٢٠ - ٢٤) واحد عن هذه المادة ومن اعطيناهم عن اي فقرة تحدثت عن الفقرات كلها هذا الذي اوقفنا بعد ان تحدث (٢٤) الي عنده اقتراح قدمه ونصوت على هذه الاقتراحات وهو الشيء الطبيعي، الان هناك اقتراحين بشطب الفقرة (ب) من يوافق على شطب الفقرة (ب)؟ وهو الأبعد.

السيد الامين العام: ٢٧ - ٦٥

معالي رئيس المجلس: ٢٧ - ٦٥ طيب الاقتراح الثاني، يعني في شك تعاد عد الاصوات من يوافق على شطب الفقرة (ب)؟

السيد الامين العام: ٣١ - ٦٥

معالي رئيس المجلس: ٣١ - ٦٥ اذا سمحتم هذا الكلام والله ممكن واحد منكم يعيد العدد نحن لا نريد ان نختلف على هذه تفضلوا اخوانا اي واحد فيكم يعد نحن قابلين بقي عندنا الاقتراح المعدل الي قدمه الدكتور حسني الشياح ممكن ان يقرأ، السيد الامين العام، خلينا نسمع اذا سمحتم نقرأ اقتراح الاستاذ حسني الشياح، طيب نكلف واحد من الاخوان اذا رغبتم يعد الاصوات السيد الامين العام اقرأ اقتراح الدكتور حسني الشياح.

السيد الامين العام: الاقتراح يقول توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ مشاريع انتاجية مكثفة للعمالة.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا الاقتراح؟ تعد الاصوات، ما بيعده.

السيد الامين العام: (٦٥) الاعداد والذي يضبط العدد يا معالي الرئيس خمسة اعضاء من الامة العامة.

معالي رئيس المجلس: وعندني (٦٥)، الاخ الامين العام يعاد احصاء الموجود كله.

السيد الامين العام: (٦٥).

معالي رئيس المجلس: (٦٥) شيخ علي ممكن ان تعدهم يكفي اخوانا، شيخ علي لا يجوز هذا شيخ علي اذا سمحت، تصويت رجاء ليس بهذه الطريقة تدار هذه الامور، الامر واضح، الان خرج واحد (٦٤) يعني اخوانا نرجو ان نتعامل مع الامور بصورة افضل من هذه الصورة، من يوافق على المادة كما جاءت في النص الاصلي؟ يا اخوانا اذا سمحتم ممكن تعدوا يا اخي، رجاء الوقوف.

هذا من المجلد

المادة كما وردت في المشروع المقدم، يا اخوان هذا ليس عمل، يا اخوانا هذا الكلام لا يجوز لتسمع الصوت على الأقل، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: سيدي الرئيس، انا لا اعتقد ان هذا جو، جو تصويت ولا هكذا يجري التصويت حقيقة انا لم افهم ما الذي يجري في هذا المجلس، هل هذا المجلس يريد هذا القانون بالنتيجة ام لا يريد؟ ام انا نعالج الموضوع بطريقة التعصب كلا منا لرايه الواقع عندما يسقط اقتراح من ما كان صاحب الاقتراح بذنا نذهب الى البديل لكي نسير في هذا الموضوع النص يقول، النص الدستور يقول انه لا بد تصدر قرارات كل من المجلسين بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين لازم يتوفر لكل قرار اكثرية هذا نص الدستور وليس النظام، فاذا الاكثرية واجبه واذا لم تصدر اكثرية مفروض تبقى نتناقش حتى الصباح لنحصل الاكثرية هذا هو نص الدستور.

معالي رئيس المجلس: ارجوان لا الجيء الى استخدام النظام بحذاقيسه اسف ان الضوضاء التي حصلت، والحديث الذي حصل والاسلوب الذي حصل لا احبه لآخواني ولهذا نرجوان تعود لمناقشة هذه الفقرة من اي ملاحظات ثم نعود للتصويت عليها حتى نحصل على اغلبيه، المادة الفقرة (ب) مطروحة للحديث بأي تعديل او توضيح الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة انني استطيع ان اؤكد ان توجه المجلس نحو حذف هذه المادة اصبح مؤكداً وان هذا الصندوق الذي نتحدث ونتناقش لاجله هو من اجل الفقراء ومن اجل ذوي الدخول المتدنية وان هناك مصادر لتمويل البلديات ومصادر لتمويل المجالس المحلية ويكتفي بها ولذلك ارجو ان يحصر هذا فعلاً في اصحاب الدخول المتدنية والفقراء وان يوافق على توجه المجلس بحذف هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: كنت اود ان اتحدث في هذه الفقرة ولكن منعت لان النقاش قد حسم سابقاً، اولاً بالرجوع الى نص المادة نجد ان المادة تؤكد على حق المجالس البلدية والقروية ان تأخذ تمويلًا ماليًا من هذا الصندوق فقط لمشاريع البنية التحتية الضرورية وافهم من مشاريع البنية التحتية هي الطرق وهي الماء والكهرباء وما اشبه ذلك علماً بأن قسم من هذه الخدمات الان ليست من صلاحية المجالس البلدية والقروية فهناك مثلاً التلفون مسؤول عنه وزارة اخرى وليس له علاقة بالبلديات الماء ايضا لها علاقة بوزارة المياه والري وليس لها علاقة بالبلديات وهكذا فعلاً لا يبقى من الخدمات البنية التحتية التي تقدمها البلديات والمجالس القروية سوى الطرق والكهرباء فهل نفتح باب للمجالس البلدية والقروية في هذا الصندوق الذي وجد للقضاء على البطالة والله بكرة الشارع غير يأخذ نصف موازنة هذا الصندوق شارع من شوارع عمان وعمان بلدية ويحق لها ان تأخذ بموجب

الاتاجية، فاذا لم يكن هناك في الريف وفي القرى وفي البلديات عمليات انتاجية، كيف نوجد التشغيل؟

كيف نوجد فرص عمل لمن يريد العمل؟ وحقيقة انا لا ازال اعتقد ان هذه المادة لو لم تكن موجودة لكان من واجبا ان نطلب وجودها، من الاقرب؟ لمعرفة البطالة وقليلين العمل وضرورة وجود وسائل تشغيل المجالس والقروية والبلديات الواقع هذه المادة الوحيدة في هذا القانون التي تساعد على انعاش الريف وانعاش البلديات المكدودة في القروض والتي ما لها مصادر توفير التمويل هذه المادة وحدها هي التي تتيح للبلديات وللقرى ان يوجد فيها فرص عمل وان يوجد فيها جمعيات تعاونية انتاجية وتسويقية وتسويق زراعي، فحقيقة انا ارى ان هذه المادة ضرورة والاقترب لتنفيذها المجالس البلدية والقروية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان الان معالي نائب رئيس الوزراء تفصل.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس يظهر ان هنالك يعني لبس في فهم صياغة هذه المادة وظهر هذا اللبس، ايضاً عندما كان الحديث عن المادة (أ) التي اقرت، هدف الصندوق سيدي الرئيس موجود في المادة الرابعة المادة الرابعة تقول: يهدف الصندوق الى تمثيل الافراد والاسر والجماعات الفقيرة او للتدنية الدخل او تلك العاطلة عن العمل من ممارسة العمل والانتاج وذلك من اجل اسهام في محاربة الفقر والبطالة،

هذا النص وعندئذ سنصرف اموال هذا الصندوق على مشاريع بنية تحتية ليست بذات اهمية وهناك مصادر اخرى للتمويل غير هذا القانون ولذلك نحن مع شطب هذه المادة لانها لا تؤدي غرضاً يتفق مع اهداف هذا الصندوق لذلك يجب ان يبقى الامر مختصراً على حق الفقراء والاسرة الفقيرة والانسان الفقير والعاطل عن العمل ولذلك ارجو شطب هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: شكراً سيدي الرئيس.

اؤكد مرة اخرى ان هنالك مصادر للتمويل لتمويل البلديات غير هذا المصدر هذا صندوق اصلاً ضعيف اذا بدأ يتنافس عليه رؤوساء البلديات لآخذ هذه الاموال للبلديات فلن يبقى لمن نريد ان نهض بهم شيء ارجو ان تفصل هذا الموضوع وان نصوت على الغاء هذه المادة وان ارضا للبلديات اي مبلغ من المال فموجود صناديق ومستعدين ان نعمل قوانين لهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة القانونية: لا ازال اعتقد ان هناك اعتقد سوء فهم لهذه المادة والمادة تقول عن العمليات الانتاجية ولا اعتقد انها تفهم لغة خلاف ذلك توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك شروط وذلك لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الضرورية للعمليات

هذا من المجلد

هذا هو هدف الصندوق اذا الصندوق لم يذهب الا الى الافراد يعني اموال الصندوق لن تذهب الا الى الافراد والاسر والجماعات الفقيرة او المتدنية الدخل او تلك العاطلة عن العمل بغية توفير عمل مولد للدخول او للانتاج الان المادة (٥) جاءت تبحث عن الوسيلة العالية العمل، كيف نصل هؤلاء الافراد والاسر والجماعات جاءت المادة (١) قالت يستطيعون ان يأخذوا بشكل مباشر من الفئات المتفعة، اين هي المتفعة؟ مش ضروري نكرر مرة ثانية الفقيرة لأنه نص عليها في المادة الرابعة جاءت في المادة (ب) ان قد يكون هنالك افراد واسر وجماعات في البلدية والبلدية هي التي تكتشفهم في عندك (٥٠) عاطل عن العمل في بلدية ما في قرية ما في مدينة ما، تكتشف البلدية بأنها ممكن ان توفر مشروع انتاجي او مولد الدخل عند هؤلاء الجماعات فتأتي الى الصندوق وتأخذ اما منحة كما تفضل معالي وزير الاقتصاد لانه وسائله المنح او قرض لكن القرض لا يذهب كما فهم البعض للقيام بمشاريع يقوم بها بنك تنمية المدن والقرى فتح طريق او اضاءة اشارة البلدة او عمارة البلدية هو يذهب الى مشروع بالذات انتاجي او مكثف للعمالة ويفيد ذوي الدخل المحدود او العاطلين عن العمل في تلك البلدية.

انا مع الاستاذ الشيخ علي الفقير يمكن اللي شوي. سبب اللبس كلمة البنية التحتية والبنية التحتية نحن دائما نصل في اذهاننا الى بناء طريق والى مد كهرباء يمكن لو كانت ان توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ العمليات الانتاجية او المكثفة للعمالة في المناطق التابعة لها التابعة لها وحذفنا كلمة البنية من اجل

البنية التحتية يمكن تكون اوضح وعندها احنا ما فيش عندنا مانع.

لكن القصد ليس الضرر ان يذهب المال الى البلدية لأن البلدية لن تأخذوها للمشاريع التي تمولها من بنك التنمية والقرى لمشاريع جديدة انتاجية او مولدة للدخل لذوي الدخل المحدود، لذلك سيدي الرئيس اذا كان كلمة مشاريع البنية التحتية يعني تحمل المشكلة او تذيل ليس نحن ما عندنا مانع.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: ان تكون فقرة (ب) كالتالي: توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ العمليات الانتاجية او المكثفة للعمالة في المناطق التابعة لها.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي نقطة نظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: معالي الرئيس شكراً، الحقيقة لا يكون لرئيس اللجنة التي وافقت على المادة كما وردت في المشروع ان يقترح اقتراحاً مخالفاً بما ورد في قرار لجنته مع الاحترام الكامل طبعاً لكن لا يجوز هذا الاقتراح اطلاقاً.

معالي رئيس المجلس: لماذا؟

السيد عبدالكريم الدغمي: لا يجوز اللجنة وافقت لو كان لديه مخالفة لكتبتها وهو قد خالف على مواد اخرى وقدم مخالفتها مكتوبة وثبتت في هذا المجلس ونوقشت واخذت جلسة من النقاش فلا يجوز له ان يقدم مقترحاً مخالفاً لما

ورد في قرار اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: ما الذي يمنع ذلك؟ اريد نص من النظام.

السيد عبدالكريم الدغمي: هذا النظام ياسيدي النظام يرفع رئيس اللجنة اذا سمحت لالة (٣٥).

معالي رئيس المجلس: اريد شيء يمنع ان يوافق اذا صار تعديل من المشروع المقدم من صاحب المشروع ان يبيدي رايه في ذلك.

السيد عبدالكريم الدغمي: تسمح يا سيدي الحقيقة لا يجوز له ان يقدم مقترحاً مخالفاً لقرار اللجنة التي يرئسها لانه هو الذي يقدم التقرير الا اذا قدم مخالفاً مع قرار اللجنة بشكل اخر.

لكن ان يصوت ضد المشروع او يصوت مع المشروع هذا امر اخر في التصويت لكن ان يقيم هو الاقتراح امر مرفوض ولم يجري عليه العمل في هذا المجلس اطلاقاً منذ بدايته ولا يجوز اطلاقاً سيدي الرئيس، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمحتم نقاش النظام كثيرة وعندما نفتح الموضوع للنقاش، الان اذا سمحتم لا يوجد نص يمنع ان يبيدي رايه ولاعضاء اللجنة ان يثنوا او لا يقنعوا فالاصل الاباحة، هناك مقترح، دكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: شكراً معالي الرئيس.

طال الحديث حول هذه المادة معالي الرئيس ربما كانت فكرة الصندوق اصلاً تقوم

على وجود هذه المشاريع ومن القائم والقادر على ايجاد مثل هذه المشاريع ولعل المشروع الذي جاء في البلديات ظن ان هذه البلديات لها القدوة على تكون مشاريع صغيرة مكثفة للعمالة كما اشار معالي نائب رئيس الوزراء واثار من قبله معالي الاستاذ الفقير ربما كانت النية او عبارة البنية التحتية هي التي اثارنا الاشكال لدينا كثيراً لكي لا تنصرف مخصصات الصندوق بمشاريع البنية التحتية لذلك ارى انه لا بأس من ان يصدر اقتراح معدل يقول توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية تنفيذاً لمشاريع انتاجية مكثفة للعمالة في المناطق التابعة لها، شكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: معالي الرئيس اعتقد ان لاضرر ان يعود النقاش واعتقد ان معالي نائب رئيس الوزراء بقبوله حذف فقرة مشاريع البنية التحتية الضرورية قد حسم الامر وهذا كان نص الاقتراح التي تقدمت به والذي قرأته الامانة العامة حرفياً فقرأته الامانة العامة وصت عليه ولكن طريقة التصويت المربكة هي التي اضاعت الموضوع يصبح النص توفير التمويل للمجالس البلدية والقروية وذلك لتنفيذ العمليات الانتاجية المكثفة مع حذف كلمة (او) المكثفة للعمالة التابعة لها ارجو التصويت على هذا النص ووقف النقاش حول هذا الموضوع وشكراً معالي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ وزير

هذا من الاول

الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: شكراً
معالي الرئيس.

الحقيقة هذا الموضوع ونحن نندرك ان فلسفة اي تشريع تأخذ من اسباب الموجبة والاسباب الموجبة في الفقرة الرابعة منها ازاله اللبس الذي ذهب اليه بعض الاخوان حيث ورد في الفقرة الرابعة دعم وتطوير أنشطة المجالس المحلية وذلك بتقديم التمويل اللازم لمشاريعها الخدمية والانتاجية المكثفة للعمالة ومن اجل تمكينها من الاسهام في معالجة مشكلة البطالة بين المواطنين ولذلك فلسفة المادة التي نحن بصددنا واضحة بالفقرة الرابعة من الاسباب الموجبة، ثم عبارة توجيه دعم هذا الصندوق وانفاقه للفقراء فهذا واضح في المادة الرابعة التي تلاها معالي نائب رئيس الوزراء حيث وجهت انفاق هذا الصندوق للطبقات الفقيرة ولا داعي لتكرار ذلك في كل فقرة من فقرات القانون عندما نتكلم عن اتفاق ان نقول للفقراء... للفقراء فما أفرد القانون المادة الرابعة مستقلة لهذا الموضوع ولذلك اني لا ارى لیس في الموضوع ونرجو الاخوة الجميع التصويت على هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخوانا الان في اكثر من اقتراح في اقتراح بالشطب وقد ثني عليه وفي الاقتراح المعدل الذي قدم الان وفي النص الاصيل، نقطة نظام الاستاذ سليم الرضي.

السيد سليم الرضي: شكراً، سيدي الرئيس الحقيقة هذه نقطة نظام جادة ولن اتكلم

بأقتراحي، اقتراحي بشطبها انا ولن ادافع عنه الان لأنني دافعت عنه لكنني ادافع عن تطبيق النظام الان والقانون سيدي الرئيس نحن صوتنا على الاقتراحات محددا وكما تفضلت قبل قليل ثم بعد ان صوتنا لم يحصل اي من هذه الاقتراحات على الاغلبية المطلقة اكثرية الحاضرين، ثم قدم اقتراح معدل بعد ان انجزنا كل الاقتراحات فهل هذا جائز؟ ان ارى ان ذلك يخالف للنظام ان يقدم اقتراح بعد التصويت امر مخالف للنظام نبقى نصوت على الاقتراحات التي قدمت قبل التصويت الى ان يجوز اي منها او احدها على الاغلبية المطلقة هكذا افهم النظام سيدي الرئيس بعد ان تقدم الاقتراحات ويصوت لا يقدم اقتراح جديد، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: سيدي الرئيس مع احترامي لوجهة نظر زميلي الاستاذ سليم الرضي اما وقد فتحت النقاش من جديد لتوليد القنوات واثارة النقاش من جديد لدى الزملاء الكرام فمن هنا فتح الباب مرة اخرى للتحديث وتقديم الاقتراحات من جديد لو انك استمدت معالي الرئيس فيها ذكر معالي الزميل من مجرد التصويت على الاقتراحين السابقين لكن كلامه جائز اما وقد فتح الحديث من جديد بتوليد القنوات فلا بأس من تقديم اقتراح معدل من جديد، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الغياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي

الرئيس.

العائلات الفقيرة والبطالة التي بدأت تآكل الناس ونسبنا في غمرة الحديث واطال الحديث جدا وكثرة الكلام ينسي بعضه بعضاً المهام الملقة ايها الاخوان على البلديات هي مهام خدمات الواقع والكلام النظري الحقيقة لا يمكن ان يصل الى مستوى الواقع والخدمات حقيقة عند البلديات لا تستطيع ان تسيطر عليها ولذلك هي مرتبكة من مهامها الاساسية تلقي على عاتقها حمل جديد بمشاريع جديدة مكثفة للعمالة ولا قدرة لها على ذلك ولها مصادر تمويل لخدماتها ولذلك انا اثني على الاقتراح بشطب هذه المادة وعدم ارباك البلديات بهذه القضية مطلقاً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

انا اظن ما حدث من ارباك في التصويت كان مصدره اننا لم نشبع هذه المادة ولم نتكلم جميعاً عنها كان هناك تسرع في الانتقال من الاقتراحات على المادة (أ) الى المادة (ب) وهذا مما جعل التصويت غير ناجح في المرة السابقة ارجو ان لا تتكرر هذه وشكراً، اما بالنسبة لهذه الفقرة (ب) فانا ارى ان المجالس البلدية هي اقصر وخصوصاً في لوائنا عجلون على ما اظن ان المجالس البلدية هي اقصر التجمعات او الجمعيات او المؤسسات اذاً فالبلديات ان تقدم لها سنجعل مجلسين اي المجلس البلدي سيصبح مجلس فقير لان بنك التنمية للقرى والمدن سوف لا يضايقها دائماً حتى تدخّل الحكومة لجدولة

ان بقاء هذه الفقرة في هذه المادة في هذا القانون والتي تضمن منح المجالس البلدية والقروية التمويل من مخصصات هذا الصندوق فانها ستكون على حساب الفئات التي وجد من اجلها هذا القانون علماً بان الموازنة المرسودة لهذا الصندوق يعتبر مبلغ محدود ولا يستحق منا تثبيت هذه الفقرة بهذه المادة خدمة للمجالس المحلية خاصة وان مثل هذه المادة ستكون مجال خصب للمجالس المحلية في المدن الكبيرة والتي يتم فيها اقامة المصانع وغيرها علماً انه يوجد ابواب اخرى عديدة لدعم المجالس ولا يوجد مثل هذه الفئات المستهدفة اي دعم سوى هذا القانون الذي يجب ان يكون هذا القانون خاص بهذه الفئة فأنني اقترح تعديل هذه المادة كما يلي وانسجاماً مع المادة الرابعة، توفير التمويل للمجالس المحلية البلدية والقروية الضرورية للعمليات الانتاجية او المكثفة للعمالة في المناطق التي تتواجد فيها الفئات المستهدفة التي وجد هذا الصندوق من اجلها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة بداية لا بد ان نتذكر ونتكلم عن قانون صندوق التنمية او مشروع قانون صندوق التنمية والتشغيل والاسباب، بموجبه كانت من اجل لك بعض الحصار الذي يعنى يحاصر

الديون ولطبعاً فك الحصار عنها بتقديم قروض جديدة اما صندوق التنمية للتشغيل فسيقدم لها معونة وستصبح مجلساً آخر كأنها لتمويل جديد اذن البلدية اصبحت وكأنها بلديتين اذن المجلس اصبح مجلسين هذا خلط لا ندري كأنها قفزة بالهواء او في الليل لا ندري ماذا سيحدث في المستقبل اذن لا بد من حديث سبق وتعيين سبق، كيف يكون هذا الصندوق للتشغيل والتنمية غير قادر على الابداع والتنمية لماذا لا نترك له الحرية لماذا لا يكون له البرنامج ابداعي ليعمل ما يراه مناسباً البلدية القوية اقتصادياً هي البلدية القوية سياسياً وهي التي تعمل ما يلزم لها هناك بلديات تقوم بمشاريع انماثية لنفسها وهناك محطات للسيارات هناك عمارات كبيرة للتجارة وغيرها اذا هي تنمي ايضا، اذ هنالك خلط بين هذه وذلك سيكون هناك ارباك لهذا الصندوق على ما اظن صندوق التنمية والتشغيل لا تريد ان نحدث صناديق اخرى كما قال بعض الزملاء ان هناك صناديق عدة، وسأعزوني ان قلت كأنه صندوق الزوج لزوجته عند الزواج لا تريد ان تقدم صناديق حقيقة لا تعرف عن نفسها ماذا سيجري لهذه الصناديق في المستقبل، اقترح ان هذه المادة تجعل هناك خلط بين عمل المجالس البلدية والصندوق واقترح ان تشطب هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة القانونية، نقطة نظام.

السيد رئيس اللجنة القانونية: سيدي انا ادفع بعدم النقاش سند المادة (٥٤) من النظام الداخلي والتمس من المجلس الكريم ان يصوت

على الاقتراح الذي تقدم به معالي نائب رئيس الوزراء الذي يشطب من المادة فقط البنية التحتية الضرورية التي تقول البنية التحتية الضرورية تصبح وذلك لتنفيذ مشاريع العمليات الانتاجية او، الاقتراح كان كذلك وثنى عليه اقتراح نائب رئيس الوزراء كان كذلك وثنى عليه.

معالي رئيس المجلس: طيب اذا سمح لي الاخوان هذه المقترحات الواردة من يقول يشطب هذه المادة وهو الابدع ثم الاقتراح المعدل ثم الاصل يا اخوانا نقطة نظام الشيخ علي الفقير تفضل نقطة نظام، شكراً معالي الرئيس.

الدكتور علي الفقير: بالرجوع الى المادة (٤٥) من النظام الداخلي حدثت هذه المادة بعد ان تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث في المناقشة كل مادة لحدتها لاكثرية الاراء يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فاذا اقرت الاكثرية قبوله او رفضه يرفع لرئيس مجلس الاعيان، نحن طرحنا في هذه الجلسة اقتراحات متعددة وصوت عليها جميعاً ما عدى اقتراح تقدم به عضواً في هذا المجلس وكان يتضمن كلام في هذه الاشكالية ولم يصوت عليها فخزوا من هذه الاشكالية وهو ان تكون مشاريع انتاجية لذلك باعتقادي ما اورده.

معالي رئيس المجلس: يا اخي هذه ليست نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: اذا كانت هذه مش نقطة نظام هذه بمعنى ان في عندنا اقتراح لم يصوت عليه.

معالي رئيس المجلس: اذا كان هناك اقتراح فاليرز، اذا في اقتراح الان نقرأه.

الدكتور علي الفقير: موجود عند الامانة العامة.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الاستاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: معالي الرئيس، المادة الخامسة كلها للجنة القانونية وافقت عليها فالمادة الاصلية للحكومة هنالك موافقة بين الحكومة وبين اللجنة القانونية ما فيش اعتراض اذن جميع الاعتراضات التي جاءت يجب ان تكون من خارج اللجنة القانونية وما ان هنالك اعتراضات صادرة من خارج اللجنة القانونية وصوت عليها ولم تفر هذه الاقتراحات اذا المادة الاصلية من الحكومة تعتبر هي المادة الموافقة عليها من الجميع وحتى لا يجوز للحكومة ان تعدل فيها، فلذلك الاقتراحات التي جاءت وصوت عليها تعتبر معناه، وسقطت تعتبر المادة الاصلية التي جاءت من الحكومة هي المادة النافذة المصوت عليها من الجميع ولا يجوز التعديل عليها.

معالي رئيس المجلس: سقطت جميع الاقتراحات والمشاريع في الجولة الاولى سقطت جميعاً، الاستاذ مقرر اللجنة القانونية نقطة نظام.

السيد المقرر: الحقيقة ما دام الرئيس استأنف النقاش واقترح اقفال باب النقاش والتصويت على الاقتراحات التي حدثت بعد الاستئناف هو المطلوب الان وهذا الذي عين ينبغي ان يكون وليس عندي اي فكرة ان اقترح

ايضاً سويتني استأنف النقاش وحصل كل ما قيل الان اصبح قانونياً فليكن نقترح هذه الاقتراحات ونصوت عليها وننتهي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، طيب الان الاقتراحات عندنا الاقتراح الابدع وهو شطب هذه الفقرة وتقرأ بقية الاقتراحات بما فيها المقترح المقدم من معالي نائب رئيس الوزراء، اقترح من جديد يا ابو شجاع اقترح من جديد شطب هذه الفقرة، من يرى شطب هذه الفقرة؟ خليها بدون نتائج اذا سمحتم.

السيد الامين العام: ٣١ - ٥٦

معالي رئيس المجلس: ٣١ من ٥٦ وتشطب الفقرة (ب)، الفقرة (ج) هناك اقتراحات حول (ج) اذا سمحت الاستاذ الامين العام، اذا سمح الاخوان خلينا نرى الاقتراحات، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: اصبحت الفقرة (ج) بعد شطب (ب) غير ذات موضوع لانه اذا كان هناك خشية من ان تتدفق اموال هذا الصندوق الى المجالس البلدية فالحشية اكبر وواضح من ان تتدفق الى اجهزة الحكومة فاقترح شطب (ج).

معالي رئيس المجلس: وقدم اقتراح سابق، من يوافق على شطب هذه الفقرة (ج) تشطب، الفقرة (د) والتأهيل واعادة التأهيل لاحتراف مهني ومثل المهارات وتحسين الاداء بالملهن التي يتسبب اليها، من يوافق عليها كما جاءت في المشروع؟ ابو جمال اتفضل استاذ الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: يا سيدي الفقرة (د) نحن لدينا مديرية التدريب المهني هي تقوم بكل ما جاءت فيه الفقرة (د) ولذلك انا ارى بالفعل ان هذه المادة جاءت لتدخل في اختصاصات مديرية التدريب المهني.

معالي رئيس المجلس: ماهو الاقتراح.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شطبها.

معالي رئيس المجلس: شطبها في تلبية عليها ما حدثني عليها.

من يوافق عليها كما جاءت في المشروع. موافقة كبيرة، (هـ)، في اقتراحات حولها؟

من يوافق عليها كما جاءت في المشروع.

موافقة كبيرة، (و) استاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

حقيقة ان الدراسات متوفرة في وزارة التخطيط ووزارة العمل والدوائر الحكومية الاخرى فلا داعي لان نفق من ميزانية الصندوق على البحوث العلمية والدراسات الميدانية الدراسة موجودة في وزارة التخطيط ووزير التخطيط موجود يستطيع ان يجيب على ذلك وموجودة في وزارة العمل ويستطيع وزير العمل ان يجيب على ذلك، لا داعي ارجو ان يتاح لي المجال لان اتكلم سيدي، لا داعي لان نصرف شيء من ميزانية الصندوق على هذه الدراسات مع تقديرنا الاهمية هذه الدراسات لكن نستطيع ان نوفر لها من بند الدراسات في وزارة التخطيط التمويل اللازم لذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، في تلبية على الاقتراح، طيب، الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمعظم ابوزنط: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم على الرغم من تشيقي على اقتراح الاخ ابوفصل.

معالي رئيس المجلس: ما سمعت تلبية تفضل على كل حال الان سمعناها، تفضل شيخ ابوزنط.

السيد عبدالمعظم ابوزنط: اقول الواقع هذه المادة اقترح شطبها لما تحمل في مضمونها من عملية استنزاف خطيرة لصندوق التنمية والتشغيل فمن الممكن ان يفتح ذات يوم ايفاد عشرة من موظفي التنمية الى اوروبا الى امريكا يستنزفون مخصصات هذا الصندوق وتتفق عليهم الملايين او خير خواجة يأتينا من الخارج فلذلك اقترح شطبها حفاظاً على حقوق الفقراء.

معالي رئيس المجلس: في اقتراح بشطب الفقرة وفي تلبية من يوافق على شطب الفقرة؟ معالي وزير التخطيط.

معالي وزير التخطيط: شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة ان هذه الفقرة فقرة (و) تصب تماماً في دور الصندوق الايجابي بالتعرف على المشاريع نحن نعلم ان الكثيرين من العاطلين عن العمل لا يستطيعون تماماً تكوين فكرة عما يريدون عمله، فالتصيص يقوم اجراء البحوث العلمية والدراسات الميدانية للتعرف على المشاريع التي تمكن المستفيد بتحقيق الاهداف، يجب ان يكون هذا الصندوق قادراً على نصيحة

هذه الفقرة كما هي واردة في المشروع.

معالي رئيس المجلس: اخوانا يعني ما اتوقع ان الموضوع سيتحقق كل الكلام هذا، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: زملائي يصدر المادة (هـ) المادة (هـ) التي فقد قاعدتين بقدراتها بتقول يتولى الصندوق المساهمة بما يلي:

فاذا قرأنا يتولى الصندوق المساهمة بما يلي: باجراء البحوث يعني تكون المخاوف المشروعة التي يخشى بعض الزملاء من ان تنفذ اموال هذا الصندوق صرفاً على الدارسين والباحثين فيحرم منها المستفيدون الفقراء العاطلون عن العمل هذا التخوف مشروع ويجب ان تشدد فيه ولكن خلتنا ان هذا الصندوق قام وان رئيس الوزراء او نائب رئيس الوزراء يرأس هذا الصندوق وانه خصص له (١٠) ملايين دينار وانه في اليوم التالي لاعلان قيام هذا الصندوق تتدقق الطلبات بالالاف كما تعلمون والان يوجد الالاف الطلبات ان لم يكن عشرات الالاف تتدقق على متخذ القرار ليشرع بتوزيع هذه الاموال فحين يوزعها بالله عليكم اين يتجه الى اي فئة يخاطب بماذا يقوم لابد له من ان يسهم كما تفضل معالي ابوفصل تماماً استاذ عبدالكريم الدغمي ان يسهم مع المؤسسات الشقيقة كوزارة التنمية الاجتماعية وخلافها ووزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني على فكرة في التعرف اين تخصص هذه الاموال الحقيقة يجب ان يتبته القائمون على الصندوق من عدم ضياع المصاري على الدراسات الكاذبة لكن بنفس الوقت لا مناص من التعرف على جيوب الفقر وعلى جيوب

الافراد على معونتهم في التعرف على مشاريع نعينهم على العمل، فباعثادي ان هذا النص ضروري جداً فاذا لم يتم الصندوق بهذا العمل راكض بالدور السلبي بمعنى انه يقف ينتصر من بان اليه تمنى لا تكون قد قمنا بعمل ايجابي يتناسب مع الهدف من هذا الصندوق ولهذا اقترح سيدي الرئيس ان تبقى هذه المادة شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس.

اخشى ان نصوت وان نبحت هذا القانون يعني بيجو حقيقة يسيء لهذا القانون انا ارى في هذه الفقرة انها الزاماً على مسؤول الصندوق واسعارهم بالمسؤولية لمصلحة من جاء هذا الصندوق من اجلهم كيف يمكن ان نقوم بمشاريع دون بحوث؟ اما القول بأنه يمكن ان تنفق الاموال وكأننا نتعامل مع الادارة الموصوفة والتي بداهة يرأسها اعل الجهات ان هؤلاء بالضرورة يذهبون المال على السفه هؤلاء الناس اذا كانوا كذلك لا يصلحون لمعالجة التشغيل ولا البطالة لذلك يعني انا حقيقة لا ارى ان ايضاً اذا في بحوث تقوم بها جهة اخرى سواء كانت وزارة التخطيط او فنجلب لبحوث مجانية هذا من واجب ادارة الصندوق لكن يجب ان يكون هناك الزام لهم وشعور بالمسؤولية امامهم انه ما يقيموا بحوث الا اذا كانت هذه البحوث فيها دراسة لها جدوى حقيقة تعالج مشكلة البطالة والتنمية والتشغيل ولذلك ارجو ابقاء

هذه من الاموال

البطالة واين يكون التدريب وباي مهارات هذا كلام لا يأتي فقط برئيس الوزراء قاعد وحوله ست وزراء و(١٠) اعضاء باله وزع هون اعطي هؤلاء ربي اغنام بيع صوف انسج مش كلام هذا يعني الصحيح اذا بتأسيس صندوق سوف يكون صندوقا معيننا سلفا ويجب ان نقيمه على اسس علمية فاذا كان خلفية هذا النقاش تاخذ يا سيدي كقرينة بان المجلس يتخوف من هدر المال بهذه الابواب فاعل القائمين عليه ان ينضبطوا تحت هذه المفاهيم وارجو المجلس الكريم ان يصحح اللفظة الثالثة بمن ياجراء البحوث العلمية وليس الجمعيات وشكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس: صحيح هذا صحيح عند القراءة اخوانا هناك اقتراح يا اخوانا ما تستحق اكثر من الذين تحدثوا يا ابوجهال تحدثت خمس مرات الان في اقتراح بشطب المادة وفي لدينا مشروع في اقتراحات اخرى الامين العام.

السيد الامين العام: يوجد اقتراح سابق.

معالي رئيس المجلس: الان اذا سمحتم لا اعرف العدد تعدد (٣٠) او (٣٥) تحدثوا على المادة ماذا حدث اليوم؟ يعني ليس هذا هو

اسلوب النقاش اربع ساعات على مادة واحدة ما خرجنا منها، الان في اقتراح بشطب المادة، من يوافق على شطب الفقرة (و)؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ١٣ - ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ١٣ من ٥٧ من يوافق على اعادة كما جاءت في النص المقدم مع التصحيح اللغوي؟ صححت يا ابوجهال اجراء البحوث العلمية وليس الجمعيات.

السيد الامين العام: ٤٠ - ٥٧.

معالي رئيس المجلس: ٤٠ - ٥٧، وموافقة على الفقرة (و) الفقرة (ز) هل يوافق المجلس الكريم كما جاءت في النص؟

موافقة كبيرة، المادة بمجملها، من يوافق عليها؟ مع التعديلات؟ موافقة كبيرة.

والحمد لله تم الموافقة على المادة الخامسة.

السيد الامين العام:

٦ - ما يجد من اعمال.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ويكتفى هنا وترفع الجلسة الى صباح يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب

د. هبد اللطيف هريبات

هذا من العمل